جامعة د. مولاي طاهر- سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم قانون عام

تقييم السياسات التنموية في الجزائر 2019- 2024

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:إدارة محلية

من إعداد الطالب:

جلولي مُحَمَّد أمين

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن زايد أمُحَمَّد

أعضاء لجنة المناقشة

د/بلحاج هواري	أستاذ محاضر(أ)	جامعة د مولاي طاهر –سعيدة	رئيسا
د /موكيل عبد السلام	أستاذ محاضر(أ)	جامعة د مولاي طاهر –سعيدة	عضوا
د/بن زايد أمُحَمَّد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة د مولاي طاهر –سعيدة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2025/2024

جامعة د. مولاي طاهر- سعيدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم قانون عام

تقييم السياسات التنموية في الجزائر 2019-2024

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:إدارة محلية

من إعداد الطالب:

جلولي مُحَمَّد أمين

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن زايد أمُحَمَّد

أعضاء لجنة المناقشة

د/بلحاج هواري	أستاذ محاضر(أ)	جامعة د مولاي طاهر –سعيدة	رئيسا
د /موكيل عبد السلام	أستاذ محاضر(أ)	جامعة د مولاي طاهر –سعيدة	عضوا
د/بن زايد أمُحَمَّد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة د مولاي طاهر –سعيدة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2025/2024

إهـداء

إلى صاحب السيرة العطرة،والفكر المستنير،

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)،أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة،وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرا (أمي الغالية)، حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي ،صارة ويونس وهادية سترهم الله ورعاهم.

إلى جميع أصدقائي وأساتذتي الكرام،إلى كل من ساعدني

في مساري الجامعي لكم مني فائق عبارات الشكر والتقدير ،

إلى كل عائلة جلولي أين ما وجدوا،الى اللجنة الكريمة التي تتفضل

بمناقشة هذه الرسالة المتواضعة .

إلى كل من نحب جميعا .

أمـــــين

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل للمولى عز وجل حين قال في محكم تنزيله

"و إذ تأذّن ربّكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم الآية 07

فأقول اللهم أنعمت فزد

نحمد الله تعالى على توفيقه لنا بإتمام هذه الدراسة ، أتوجه بشكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور المشرف على هذه الرسالة" بن زايد أحمد " الذي كان نعم الأستاذ علما وأخلاقا، فلم يبخل علي بإرشاداته النيرة في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع فله مني تحياتي الطيبة والعطرة ووفقه الله عز وجل إلى ما يحبه ويرضاه، كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه الدراسة،كما أتوجه بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة الدكتور مولاي طاهر ، وكذالك السادة أعضاء المناقشة، ولا يفوتني في هذا المقام المبارك إلا أن أتمنى التوفيق لكل باحث مخلص مهماكان مجال اهتمامه خاصة الباحثين في العلوم السياسيـــــــة.

مـقــدمـــــة

مقدمة:

يعد موضوع التنمية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول ،أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، طلما كانت التنمية عملية معقدة ومتداخلة، تتطلب تضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد.حيث إنها مسؤولية مشتركة تتطلب رؤية واضحة، وتخطيطاً استراتيجياً، وتنفيذاً فعالاً، ومتابعة وتقييماً مستمرين. إذ تعتبر أهم علاج فعال للإختلالات والتخلف الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام،سواء بأسباب داخلية أو خارجية ،حيث تسعى التنمية إلى تمكين الأفراد والمجتمعات، ومنحهم القدرة على تحديد خياراتهم وتشكيل مستقبلهم. إنها تركز على بناء قدرات الإنسان وتوسيع آفاقه، وتوفير الفرص المتساوية للجميع للمساهمة في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول حديثة الإستقلال ، سعت لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة خصوصا بعد الإرث الكبير الذي ورثته بعد استعمار طويل، وحرب تحرير قدمت فيها الغالي والنفيس، مما جعل بناء الدولة مكتملة الأركان بعد الاستقلال أمرا صعب لكنه كان تحدي ومطلب ملح للشعب والسلطة في حد ذاتها، لذا تبنت الدولة والحكومات المتعاقبة الكثير من البرامج والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل بناء قاعدة تنموية حقيقية تنقل الدولة الى مصاف الدول الناشئة والمتطورة،لذا سوف نتناول في بحثنا بعض سياسات التنموية التي أقرتها الجزائر عبر تاريخها الحديث وتقييمها،لكن التركيز سوف يكون بعد سنة 2019 التي عرفت الكثير من المعطيات والمتغيرات التي جاءت بسلطة حاكمة جديدة .

تكتسب عملية تقييم السياسات التنموية في الجزائر أهمية خاصة في المرحلة الراهنة، لا سيما بعد التحولات التي شهدتها البلاد، والتي توجت بتغييرات جذرية بدأت في عام 2019. هذه المرحلة الجديدة تفرض إعادة قراءة معمقة للسياسات التنموية المنتهجة، وتقييم مدى استجابتها للتحديات

المستجدة وتطلعات الشعب الجزائري،والتحديات التي واجهت الدولة في مختلف المراحل وتعديل الاختلالات السابقة ودراسة نقاط القوة والضعف في كل مرحلة من المراحل وتقييمها تقييما شاملا ودقيقا من أجل اعادت البناء السليم للمراحل التي تأتي بعدها وتبلغ أهدافها المعلنة.

1-أهمية الدراسة :

ان الاهمية التي تكتسيها هذه الدراسة هي عملية وعلمية:

فالعلمية : تتمثل في اثراء البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية كما ان موضوع التنمية ككل والتنمية في الجزائر كجزء من الكل،يعد من بين أهم نقاط البحث العلمي في الوقت الراهن وخصوصا جانب التقييم والتحليل في السياسات التنموية من أجل الحصول على مؤشرات ونتائج علمية تساهم في إثراء المجال العلمي .

العملية:تقدم الدراسة رؤية حول تنمية وتطوير التنمية في الجزائر على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،حيث يمكن تطوير وتحسين الكثير من النقاط في مختلف مجالات التنمية من خلال تقييم السياسات التنموية في الجزائر عبر الفترات الماضية والخروج بالإيجابيات من أجل تقدم الدولة وازدهارها و تحسين حياة المواطنين .

2-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هاته الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم مختلف السياسات التنموية في الجزائر القديمة والحديثة .

-من خلال هاته الدراسة نهدف لتوفير مرجع علمي أكاديمي لإثراء الكم المعلوماتي الخاص بمجال التنمية على جميع المستويات وتقييم مدى نجاعتها في الجزائر .

-التقييم الشامل لأداء السياسات التنموية وفهم العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل هاته السياسات .

-تحديد أهم عوامل وفواعل التنمية وإبراز أكبر العقبات التي تواجه التنمية في الجزائر .

-إبراز دور الشباب في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية .

-استخلاص الدروس والتوصيات لتحسين صنع السياسات المستقبلية .

3-مبررات اختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية التي أدت الى تناول هذا الموضوع دون غيره هو ارتباط الموضوع بتخصصنا ادارة محلية ،لأنها حجر زاوية في تحقيق التنمية ،كما يفيد هذا الموضوع الباحث في توضيح واقع التنمية ومعوقاتها في الجزائر عبر فترات ،بالإضافة لمكانة الموضوع على جميع المستويات والأصعدة فالتنمية هي مطلب الجميع حكومات وشعوب ،بإضافة لرغبتي في تقديم ولو شيء بسيط يفيد في الدراسات العلمية ويساهم في تحقيق التنمية في بلدي الجزائر.

4-الدراسات السابقة:

اخذنا بعض الدراسات السابقة حول الموضوع التي تناولته وكان الفضل فيها يعود الى الكثير من الآساتذة و الباحثين لعل أبرزها مايلي:

-دراسة بعنوان :"المقاربة الأمنية والتنموية المعالجة لظاهرة الارهاب في المنطقة المغاربية "،ل سحينين هبري ،أطروحة دكتورا في العلوم السياسية ،تركز الدراسة على جانب التنمية وتأثيرها على الأمن في المنطقة المغاربية والجزائر بالخصوص.

-دراسة بعنوان:"دور الدولة في التنمية –دراسة حالة الجزائر-"،ل فريمش مليكة ،أطروحة دكتورا في العلوم السياسية ،عالجت الدراسة تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد وتأثيره على واقع التنمية في الجزائر.

5-الإشكالية:

تعاني جميع الدول النامية بشكل عام الجزائر بشكل خاص من مشكل احداث التنمية الحقيقية،خصوصا في تحقيق التوازن بين الموارد و والنفقات ، في ظل التطور الحاصل في العالم الحديث ،إذ تبنت الجزائر عدت اصلاحات وبرامج تنموية منذ الاستقلال الى يومنا هذا ،فهل حققت جميع

السياسات والبرامج أهدافها المعلنة أم عرفت تحديات وعوائق حالت دون نجاحها ومنه نطرح السؤال العام التالي :

كيف تقيم السياسات التنموية في الجزائر مابعد سنة 2019؟

ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية يستدعي الأمر طرح بعض الاسئلة الفرعية المتمثلة في:

1-ماهو مفهوم التنمية وفيما تتمثل ابعادها واهدافها؟

2-كيف كانت السياسات التنموية في الجزائر من الإستقلال إلى الوقت الراهن؟

3-ماهو أثر التغيير بعد عام 2019 على واقع التنمية في الجزائر ؟

6-الفرضيات :

استناد الى اشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

-كلما تم الإهتمام بأبعاد التنمية كلما تحققت متطلبات التنمية بصورة كبيرة.

-كلما كانت السياسات التنموية متسرعة وتفتقد الى الدراسة الجدية كان بلوغ التنمية أمرا مستحيلا.

-الفاعل البشري أهم عامل في تحقيق التنمية والازدهار .

-كلما كان التنويع الاقتصادي كانت هناك فرص ومجالات تنموية كبرى.

7-تحديد الدراسة:

إقتصرت حدود الدراسة "مكانيا "على الجزائر ،ودراسة واقع التنمية فيها عبر فترات ومراحل ،مع التقيد" زمنيا " على فترت التنمية في الجزائر بصفة عامة بعد الاستقلال سنة 1962 وبصفة خاصة ودقيقة بعد عام 2019 المحطة المفصلية في التاريخ الحديث الجزائري.

8-اقترابات الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الإقترابات ساعدتنا في مجال دراستنا هي كتالي :

أ-الإقتراب المؤسسي : استخدما هذا الاقتراب في دراستنا من خلال معرفة المؤسسات الدستورية التابعة للدولة والمنبثقة عن أهم الاصلاحات السياسية وتعديلات دستور البلاد سنة 2020 ،ودورها في المشاركة السياسية و احداث التنمية في البلاد .

ب-الإقتراب القانوني : وأستعمل هذا الإقتراب في الرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بالتنمية والاصلاحات السياسية والدستورية من جهة ومن جهة أخرى اصدار المراسيم والقوانين والمناشير المنظمة لمختلف الهيئات والمؤسسات الموضوعة في سبيل تطوير البلاد وتحقيق التنمية .

9-منهجية الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام المناهج التالية:

أ-المنهج الوصفي: الذي يعتبر طريقة لوصف واقع التنمية في الجزائر ، ووصف السياسات التنموية عبر أزمنة متعددة في الجزائر من خلال جمع المعلومات من الكتب و النصوص الرسمية و و المقالات المنشورة في المجلات والمذكرات ومواقع الانترنت .

ب-المنهج التاريخي: الذي تم من خلال دراسة التطور التاريخي لسياسات التنمية في تاريخ الجزائر عبر الأزمنة والفترات ،والذي قدم صورة عن السياسات التنموية في الماضي من أجل اصلاح وتعديل البرامج التي سوف تقام مستقبلا بناءا على نتائج الماضي ،من أجل الوصول الى أهداف التنمية الشاملة في الجزائر.

ج-منهج دراسة حالة:تم تناول هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال التركيز على واقع التنمية في الجزائر كحالة خلال فترات زمنية مختلفة ،ودراسة واقع وأفاق التنمية المستقبلية في الجزائر.

10-صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من صعوبات توجهها فبالنسبة لدراستنا ،قد وجهت بعض الصعوبات في طريق بحثي وإعدادي للبحث لعل أبرزها ضيق الوقت و قلة المراجع المتخصصة وخصوصا المراجع التي تخص الفترة مابين 2019-2024 ،كثرت مفاهيم التنمية ،مما استدعاني الى تكثيف الجهود من أجل الوصول للمعلومات الدقيقة من خلال الندوات والمنشورات والأطروحات التي تخدم موضوع الدراسة،صعوبة وجود دراسات تقييمة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الحالية.

11-هيكل الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع تم رسم خطة مبنية على مقدمة عامة وثلاث فصول جاءت على النحو التالي الفصل الاول التدقيق المفاهيمي ونظري لسياسات التنمية مقسم إلى مبحثين المبحث الاول الاطار النظري والمعرفي للتنمية والمبحث الثاني مجالات التنمية ومعوقاتها .

أما الفصل الثاني فتناول تطور السياسات التنموية في الجزائر حيث ضم مبحثين المبحث الأول تناول النموذج الإشتراكي في الجزائر مابعد الاستقلال والمبحث الثاني تحدث عن مرحلة الانفتاح الاقتصادي .

أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول تقييم السياسات التنموية لفترة مابعد2019،ضم مبحثين تناول كل مبحث فيهما اطار معين حيث تناول المبحث الأول المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2019-2024 ثم المبحث الثاني الذي تناول المشاركة السياسية وأثرها على التنمية في الجزائر مابعد 2019.

وأخيرا اختتمنا بحثنا بخاتمة شاملة حول الموضوع مع أهم التوصيات الممكنة.

الفصل الأول: التدقيق المفاهيمي ونظري لسياسات التنموية

الفصل الأول :التدقيق المفاهيمي ونظري لسياسات التنموية

يعد موضوع التنمية من المواضيع البالغة الأهمية حيث حظيت باهتمام واسع من مختلف الدول والحكومات وعليه فإن الدراسة في هذا الفصل تعددت الى الحديث عن ماهية التنمية بشكل عام كمبحث أول ثم الحديث عن مجالاتها السياسية و الاقتصادية وحتى الإجتماعية والثقافية دون أن ننسى اهم مجال فيها وهو الأنساني مع معرفة أهم كوابحها ومعوقاتها على جميع المستويات والأصعدة .

المبحث الأول : الأطار النظري والمعرفي للتنمية

لدراسة هذا المبحث ركزنا عن النشأة والبداية التاريخية لمفهوم مصطلح التنمية وقد شملت المفهومين التقليدي والحديث على حد سواء ثم التطرق الى أهم النظريات في ميدان التنمية مع معرفة عوامل تحقيق التنمية وشروطها .

المطلب الأول : مفهوم ونشأة التنمية

الفرع الأول : تعريف التنمية

أولا: التنمية لغة:ورد في لسان العرب نمى، النماء، الزيادة، نما، ينمو، بمعنى زاد وكثر ونميت الشيء أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته. إذن فالأصل اللغوي يدل على معنى
الزيادة والكثرة والارتفاع والإشباع.[1]

[1]- برنو نور الهدى، **دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة أنموذجا** (2012-2017) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021،ص32.

ويقصد بالمعنى اللغوي للمصطلح الازدهار والرفاهية، وهذا يوحي أن التنمية موجهة إلى مجموعة سكانية بما يدل على الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصولا إلى تحسين جودة الحياة .

ثانيا: التنمية اصطلاحا :التنمية بمعناها الواسع تتضمن مراحلها التاريخية المتدرجة ابتداءا من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ومنه إلى التنمية الشاملة وصولا إلى التنمية المستدامة التي تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي شكلتها الأمم المتحدة سنة1987 .[1]

كما عرف إدغار أوينز dgar owensالتنمية في كتابه عام ،1987بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.[2]

عرفها بعض الاقتصاديين بالعملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية في الهيكل الاقتصادي، كما يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة انطلاق نحو النمو الذاتي.[3]

يمكننا أن نسوق تعريف مائير وبالدوين Meir and Baldwinاللذان يعتبران التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل

[1] - خميس خليل، "**الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية**"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** .العدد 05، ديسمبر 2016 ،ص 122 .

[2]- Edgar owens the future of freedom in the development world :economie development and politival reform،new york :Pergamon press ،1987 ،P 18.

[3]– -بن الحاج جلول ياسين، **التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو** ،2003-2014،أطروحة دكتوراه .علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ،2014 ص7.

[4]– سعد الدين عبد الجبار وشتاتحة عمر، "**التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية .العدد الثالث، 2016،ص122.

القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان، فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".[4]

إذن، التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء. كذلك هي اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

يرى حاتم القرشي بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرائق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية .[1]

كما ورد تعريفها في الفقرة الثانية من قرار الأمم المتحدة رقم 41 / 128الصادر سنة 1986على أنها «عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها» .[2]

في حين يرى مدحت أبو النصر أن التنمية «هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع،

[1]- علي حاتم القريشي ،**اقتصاديات التنمية**، مطبعة حوض الفرات، (بغداد، الطبعة الأولى ،)2017 ،ص.16-17.

[2]- الجمعية العامة لأمم المتحدة، قرار رقم 128/41 المؤر خ في 4كانون الأول/ ديسمبر1986.

وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل،والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي.[1]

كما يرى الدكتور على خليفة الكواري بأنها "عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافئة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي".[2]

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه بحوث حول طبيعة واثبات ثروة الأمم" الذي تّم نشره في سنة 1776م حيث تكلّم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، مع تقديمه لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثّل أساسا في إحداث تغييرات هيكلية وتقديم تقني وسياسة للتراكم واقتصادية تقوم على أساس تحقيق التوازن الثّابت خدمة لطبقة البرجوازية الصاعدة، وما إن انتصرت هذه الطبقة وسيادة المذهب الحّر حتى أهمل علم الاقتصاد قضية التخطيط والتنمية[3].

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأّول مّرة 1944م في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهرية ، لتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بنسق

1- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها– أبعادها–مؤشراتها** ،(م. س،)،2017،ص65.

2 - علي خليفة الكواري، "**نحو منهج أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية**"، المجلد ،5العدد ،49مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت، ،1983 ،ص 70.

3 - نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العلم الحديث** .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ،1996،ص 46.

المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية ، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغّير الاجتماعي والاقتصادي وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتضح هذا الحرص على العرض التاريخي لمفهوم التنمية، كونه نشأ ونما في كف الاستعمار وحرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي ولا تنبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة،فقد ظهرت تنمية المجتمع لأّول مّرة 1950م، وبدأ الاتحاد الدولي لتنمية المجتمع عمله في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1953م،وقد اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد في مايو 1955م قرار يعتبر فيه منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة،وقد صدر أّول تعريف لهذا المفهوم في أّول دراسة سنة 1955م، آخذا بعين الاعتبار تصميم هذه العملية بهدف خلق ظروف تقّدم اجتماعي واقتصادي عن طريق المشاركة الايجابية للأهالي، وبالاعتماد الكامل على مبادراتهم بقدر الإمكان، وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدة على أن التعريف الصادر تعريفا ناقصا أدى إلى التفكير واصدار تعريفا أكثر شمولية في سنة 1956 م والمتضمن":أن تنمية المجتمع يشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسين هما:

أولا – مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم

ثانًيا– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الّذاتية، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

وبقي التعريف السابق بمثابة التعريف الرسمي للتنمية إلى غاية سنة 1912م[1]تاريخ صدور دراسة جديدة بعنوان تنمية المجتمع والتنمية القوميةّ، والتي حاولت تحديد مفهوم للتنمية الاجتماعية بأّنها العملية التدريجية بتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية المالية والحكومية،وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقًا لدفع العمل الإنمائي من الّداخل،الّدراسات السابقة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي، حيث تشير إلى انه يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة بأنها عملية تربوية تنظيمية ،ذلك أّنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العلمية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات، وتختلف التنمية في دائرة الدول المتقدمة عنها في الّدول الفقيرة[2]،ففي العالم الأّول تكمن الجهود المبذولة في زيادة تحقيق الرفاهية ومعالجة ظاهرة الفقر الثانوي الذي ينجم عن بعض مشكلات التقدم، غير أن الجهود في العالم الثالث تنصب على تحديد أسباب التقدم وشروط تحقيق هذا العمل على مجابهة ما يطلق عليه "رالف بيريز" الفقر الدولي، فالتنمية في الدول النامية تعني تغيير نمط الحياة فهي نوع من أسلوب التغير الحضاري والذي يوفّر في الأفراد والجماعات والمجتمعات القوى المحركة الذاتية لتولي المسؤولية، ويجعل كل نمو نابع من الذات ويحررها من المعوقات ويصل بالمجتمع إلى حالة من الرقي والوعي يجعله قادًا ر على تحديد قيمه ونظمه وأنشطته، ثّم تغيرت وتطورت المفاهيم للتنمية مع مرور الوقت حتى أصبحت تعرف بالتنمية المستدامة. خاصة بعد مؤتمري (ستوكهولم وري ودي جانيرو) على التّوالي (1992،1972) ، وفكرة (جوزيف شمبيتر) في كتاب نظرية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني نظريات التنمية :

[1] - يوسف عبد الله صايغ، **مقررات التنمية الاقتصادية**، ط1،بيروت (لبنان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث1985م، ص11.

[2] - –يوسف عبد صايغ، نفس المرجع، ص11 ص16.

بعد معرفتنا لمفهوم التنمية وسياقها التاريخي سوف نتطرق الى بعض أهم نظريات التنمية وذلك منذ النشأة أي الخمسينات القرن الماضي وتطورها عبر المراحل والمفكرين والنظريات الخاصة بها والتي أثرت على فكر وتوجهات الكثير من دول العالم، حيث سوف نتناول بعضها في مطلبنا عبر السياق التاريخي .

أولا: نظرية الدفعة الكبرى

صاغ الاقتصادي النمساوي Paul Rosenstein-Rodanإحدى أوائل النظريات التي تفسر كيف يمكن لبلد ما تهيئة ظروفه لإحداث التقدم الاقتصادي من منطلق أن النمو والتنمية لا تنشأ من تلقاء نفسها. وبناء على البحث الذي أجراه خلال الحرب العالمية الثانية وبعد تحليل الهياكل الاقتصادية لعدد من أمم شرق وجنوب شرق أوروبا الفقيرة، خلص Rosenstein-Rodanإلى عديد الاستنتاجات التي أصبحت اللبنة الأساسية لمجال اقتصاديات التنمية الذي ظهر بعد الحرب.

ركز Rosenstein-Rodanجهوده على فهم "الإمكانات الخفية Hidden Potentials"للتنمية الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما، حيث تمحور جل عمله على الاستفادة الممكن تحقيقها من العوائد المتزايدة عن طريق تأسيس مشاريع التصنيع الكبرى المخطط لها والتي تشمل عديد القطاعات الرئيسية للاقتصاد في آن واحد.

يمكن أن تؤدي "دفعة كبرى "من الاستثمارات الصناعية المتزامنة إلى إطلاق ردة فعل متسلسلة من الحلقات الفاضلة والاستثمارات التكميلية التي تنتشر في اتجاهات عديدة داخل النظام الاقتصادي. ستؤدي الاستثمارات واسعة النطاق في العديد من فروع الصناعة إلى خلق تفاعل تعاوني إيجابي بين هذه الفروع وعبر القطاعات قد رأى Rosenstein –Rodanأنه إذا أرادت البلدان الأقل تقدما البدء في عملية التنمية الاقتصادية، يجب على حكوماتها إحداث دفعة منسقة وجوهرية لخلق

هيكل صناعي بالكامل بفعالية في شكل مشروع واحد ضخم ومتشابك للتغلب على الجمود المتأصل في الاقتصاد الراكد على عكس استراتيجية التدرج المحكوم عليها بالفشل[1].

حيث تبنت هاته النظرية فكرة إنشاء بنى تحتية قوية و الإستثمار الواسع الذي يؤدي الى التقدم الإقتصادي وتحقيق دخل عالي وذلك من خلال إشراف الدولة من تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية ،الا انها وغيرها كباقي النظريات واجهة بعض الإنتقادات الموضوعية والجوهرية

المتمثلة في :

-توفير موارد مالية كبرى من أجل تحقيق المشاريع وهذا غير متوفر في كثير من الدول النامية والباحثة عن تحقيق التنمية .

-اهمال الجانب الفلاحي والزراعي في معادلاتها والذي هو الركيزة الأساسية لدى العديد من الدول النامية

-وجود أفراد متدربين على أعلى مستوى من أجل إدارة المشاريع وتحقيق الإستثمارات النوعية وهو أمر غير ممكن لدى الكثير من الدول حديثة العهد في طريق التنمية .

ثانيا :نظرية النمو المتوازن

تبنت هذه النظرية فكرة احداث توازن بين النمو الصناعي والزراعي بحث تنمو كل القطاعات في انسجام ووتيرة متصاعدة ومتناسقة من أجل تطوير الإقتصاد وتحقيق التوزان بين جميع القطاعات الحيوية في القطاع الاقتصادي ،حيث "اعتبر صاحب النظرية Nurkse نيركيسو أن مشكلة الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن ضعف الدخل مما يؤدي إلى ضيق السوق وأن كسر هاته الحلقة يتحقق من خلال الإستثمارات الضخمة في الصناعات الإستهلاكية وتطوير كل القطاعات في أن واحد وتحقيق التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة ، وتوجيه الإستثمارات نحو السوق المحلية .هذه النظرية تتأسس

[1] - حواس أمين، **المعجزات الآسيوية بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى** .مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الرابع،2013 ، 107-132.

على تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية فيما بينها وبين الصناعات الرأسمالية ،والتوازن بين العرض والطلب وبين السوق المحلية والخارجية.[1]

حيث كلما كان الاقتصاد متنوع كان فرص العمل والاستثمار كبرى للمواطنين داخل هاته الدول من خلال تقديم تسهيلات وتحفيزات من طرف الدولة لتطوير السوق وتحقيق النمو المرجو.

الا ان هاته النظرية واجهت بعض الانتقادات التي تمثلت في :

-نقص الموارد الضخمة وبتالي عدم وجود مشاريع كبرى

-تنويع الإقتصاد يتطلب استراتيجيات ورؤوس أموال كبرى وكفاءات بشرية مؤهلة وهي غير موجودة في أغلب الدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية .

-ان الصناعات الإستهلاكية التي تركز عليها النظرية لا تحقق التنمية الصناعية الحقيقية .

ثالثا :نظرية أقطاب النمو

وقد تشكلت فكرة أقطاب النمو عند الاقتصادي الفرنسي بيرو F. Perreux سنة 1950 والذي يرى أن النمو يكون أولا في المركز أو أقطاب للنمو ،لكن يفرق في هذا المجال بين أقطاب النمو وأقطاب التنمية فأقطاب النمو تكون في المجتمعات المتقدمة كوحدات أقتصادية مجمعة وقوية ،وأن ظروف إنشائها من إقتصادية وإجتماعية وثقافية موجودة ، أما أقطاب التنمية تكون في البلدان النامية، إذ يمكن من خلالها تحقيق التنمية .لكن قد ينتج عن هذه العملية خلال إقتصاديا وإجتماعيا إذا ماتم التركيز بشكل كبير على منطقة دون أخرى ويؤثر في النهاية على التنمية الوطنية حيث تهاجر الكفاءات العمالية الى المنطقة الجديدة وتتمركز استثمارتها بها .[2]

[1] - A.P.Thirwall.,**Growth & Development**,6Ed, Macmillan press ltd,1999,p234-237.
[2] - *F.Perrox.,**L'economie du xx siecle**,Paris, Presse Uni de France,1969,p179*

وجدت هاته النظرية بيئة خصبة في المجتمعات الرأسمالية ونجحت على جميع الأصعدت وساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة في هاته الدول بينما لم تستطع النجاح في المجتمعات النامية وذلك لعدت اسباب اجتماعية وثقافية وإقتصادية والاهم المالية حيث تنعدم مصادر التموين من أجل خلق هاته الاقطاب .من مساوىء وعيوب هاته النظرية :

-ظهور نمو متباين ومتفاوت بين الأقاليم داخل البلد الواحد وخلق مناطق غنية وأخرى فقيرة.

-انتشار التلوث البيئي والجوي بسبب المصانع والاقطاب الصناعية

-اعتماد على الاستثمارات الخارجية وارتباط بإقتصاديات العالمية وتقلباتها.

-اهمال المناطق الريفية والزراعية على حساب المناطق الصناعية.

رابعا :مراحل النمو

يعتبر الاقتصادي الأمريكي Rostow صاحب النظرية والذي تحدث عنها في كتابه المعنون ب The stages of Economic Growthوالذي أكد فيه على أن الدول المتقدمة مرت بخمس مراحل أساسية تتمثل هاته المراحل في :

-مرحلة المجتمع التقليدي وتتميز بـ: مجتمعات الزراعية وعلاقاتها العائلية ومالك الأرض هو صاحب السلطة .

-مرحلة التهيؤ للإنطلاق وتتميز بـ: جاهزية المجتمع للإستفادة من حديث العلم وظهور الصناعات الحديثة والبنوك وظهور رجال الأعمال كقوة صناعية وتغير قيم الأفراد من الأنتماء الى الأداء وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية.[1]

[1] – السيد االحسيني ، **التنمية والتخلف :دراسة تاريخية بنائية** ، القاهرة:دار المعارف،1982،ص52.

-مرحلة الإنطلاق وتتميز بـ: السيطرة على معوقات النمو التقليدية وتراكم رأس المال والنمو السريع للصناعات الزراعية ووجود قوى سياسية تؤثر في البنى التقليدية وزيادة معدلات الإستثمار والإدخار وزيادة فئة العاملين في الصناعة واتساع المناطق الحضرية وانتشارها.

-مرحلة النضج وتتميز بـ: زيادة الإنتاج بنسبة أسرع من زيادة السكان وارتفاع الدخل الوطني ،تطور الصناعات واتجاه الاقتصاد نحو وانتقال القيادة من أصحاب الملكيات الى المديرين الأكفاء .

-مرحلة الاستهلاك الوفير وتتميز بـ: انتاج البضائع والخدمات الإستهلاكية وزيادة عدد الموظفين وارتفاع مداخيل الأفراد وفرض الضرائب التصاعدية واتساع قوة الدولة خارجيا .[1]

وجهت لهاته النظرية عدت انتقادات ولعل أبرزها :

-تفتقد هذي النظرية للتطبيق الامبريقي

-تعميم مراحل النظرية على باقي المجتمعات رغم إختلاف أحوال وتاريخ وظروف المجتمعات .

-اهمال روستو لظاهرة الصراع والتغير التي تحدث عند تحول المجتمعات من مرحلة الى أخرى.[2]

خامسا نظرية التبعية :

تفسر هذه النظرية تخلف الدول النامية أو عدم نموها بالاعتماد على مفهوم التبعية للدول الرأسمالية الغربية المهيمنة . وترى أن السبب الرئيسي لهذا التخلف يكمن في العلاقة غير المتكافئة بين هذه الدول والدول الكبرى الرأسمالية. حيث تستنزف الدول الرأسمالية الفائض الاقتصادي من الدول النامية، مما يعيق بناء اقتصاد و تراكم رأس المال فيها. وتنشأ عن هذه العلاقة تبعية اقتصادية للدول

[1] – رابح كعباش ،**مقال بعنوان سوسيولوجيا التنمية** ،قسنطينة :جامعة منتوري ،2007 ،ص ص 64-67.

[2] – إسماعيل قيرة، وعلي غربي ، **في سوسيولوجيا التنمية**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2001، ص 14.

النامية ، حيث تتمتع الدول الرأسمالية بقدرة على النمو الذاتي، بينما تعجز الدول النامية عن تحقيق النمو بمفردها،وتبقى رهينة الدول الرأسمالية .

لقد ذهب بول باران الى إعتبار سبب التخلف في الدول النامية يعود الى عدم استثمار الفائض فيها بل ينقل الى دول المركز الغربي ،وهو لايذهب الى طبقات المجتمع الفقيرة بل الى التجار والوسطاء والبنوك والمشروعات بالخارج.[1]وقد اعتبر "جندر فرانك " التنمية بأنها سلسلة من المراكز والتوابع تربط مع بعض أجزاء النظام الرأسمالي ،وأن النمو الذي تحققه بعض الدول النامية في إطار هذه العلاقات هو نمو تابع .[2]

من بين إنتقادات التي وجهت لهاته النظرية هي صفة التعميم بحيث توجد العديد من الدول التي لم تستعمر ولم تحقق التنمية كذالك ،ومن جهةأخرى توجد العديد من الدول حتى المستعمرات السابقة حققت التنمية والاقلاع الاقتصادي برغم من وجود شركات خارجية كانت اجابية بالنسبة لهاته الدول من أجل تحقيق أهداف التنمية .

المطلب الثالث: شروط و أهداف تحقيق التنمية

سوف نتناول في هذا المطلب أهم الشروط والعوامل التي تؤدي الى تحقيق التنمية على جميع المستويات ،مع تحديد أهم الاهداف التي تسعى لتحقيقها جميع الدول في مجال التنمية.

الفرع الأول شروط احداث التنمية :

من أجل احداث تنمية فعلية يجب تحقيق وتوفر بعض الشروط من أجل توفير البيئة المناسبة لها نذكر منها بعض الشروط وهي كتالي :

- **الاستقرار السياسي والاجتماعي :**

[1] - محمود الكردي ، **دراسات في التنمية والتخلف**، القاهرة:دار الكتاب للطباعة والنشر ،1979،ص64.

[2] - مُحَّد سعيد السماك ،"قياس التبعية الإقتصادية للوطن العربي "،مجلة المستقبل العربي ،عدد 9،سبتمبر 1986 ص63.

- ✓ يعد الاستقرار السياسي والاجتماعي أساسًا للتنمية، حيث يوفر بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار والنمو.
- ✓ يشمل ذلك وجود نظام حكم رشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحد من النزاعات والصراعات.

- **الاستثمار في رأس المال البشري :**

- ✓ يشمل ذلك الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب، لزيادة قدرات الأفراد ومهاراتهم، وتمكينهم من المساهمة في التنمية.
- ✓ يجب أن يكون التعليم متاحًا للجميع، بجودة عالية، ويركز على تطوير المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

- **تنمية البنية التحتية :**

- ✓ تشمل البنية التحتية الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات.
- ✓ تساهم البنية التحتية الجيدة في تسهيل حركة السلع والأفراد، وخفض تكاليف الإنتاج، وجذب الاستثمارات.

- **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا :**

- ✓ يعتبر الابتكار والتكنولوجيا محركين رئيسيين للنمو الاقتصادي والتنمية.
- ✓ يشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، وتشجيع ريادة الأعمال، ونقل التكنولوجيا الحديثة.

- **الحفاظ على البيئة :**

- ✓ يجب أن تكون التنمية مستدامة، أي أنها تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.
- ✓ يشمل ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومكافحة تغير المناخ، وتقليل التلوث.

- **الحكم الرشيد :**

- ✓ الشفافية والمساءلة : يجب ضمان الشفافية في إدارة الشؤون العامة، ومساءلة المسؤولين عن قراراتهم.

- ✓ مكافحة الفساد: الفساد يعيق التنمية، ويقلل من الاستثمار، ويضر بالفقراء.
- ✓ المشاركة السياسية : مشاركة المواطنين في صنع القرار تضمن أن تعكس السياسات احتياجاتهم.

الفرع الثاني أهداف التنمية :

إن للتنمية مجموعة من الأهداف حسب راي المفكرون والدارسون والتي يمكن ذكرها فيمايلي :

-زيادة الدخل القومي: يعتبر من أهّم أهداف التنمية، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وارتفاع نموها الديموغرافي، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليص من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي الذي يرتبم بدوره بعوامل عديدة منها زيادة معدل النمو السكاني وتوفير رؤوس الأموال والطاقات البشرية[1].

-توفير الحاجات الأساسية: يحتاج الأفراد الإستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الألخطار، وأن التنمية الإقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة[2] .

- رفع مستوى المعيشة: هو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة ليتعذر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط مايحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا كلما دل على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح.

- تقليل التّفاوت في الدخل والثروة : تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة بينما لا تتحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود العدالة الاجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية وسياسة تعمل على

[1] - فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة دكتوا ره في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، 2012م،ص59.

[2] - رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1991 ، ص 113.

تحقيق العدالة، كما هدف التنمية كذلك إلى التقليل من التفاوت التكنولوجي مقارنة مع الدول المصنعة وتحقيل الاكتفاء الذاتي.[1]

-بناء الاساس المادي للتقدم ان بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الانتاجي ، فالتنمية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية .[2]

-اتاحة الحرية والقدرة على الاختيار ان التنمية المحلية تعني بلوغ التحرر من قهر ظروف البيئية والثقافية للانسان والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والانسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.[3]

المبحث الثاني : مجالات التنمية ومعوقاتها

تهدف التنمية الى تحقيق الإزداهار والتقدم للمجتمعات منذ نشأتها في مختلف المجالات سواء بشرية أو المستدامة ،أو على الصعيد الثقافي والإجتماعي مرورا بالجانب السياسي والإقتصادي الذي هو أساس كل عملية تنموية ،الا أن جهود التنمية تواجه في أغلب الأحيان الكثير من المطبات والعراقيل والمعوقات من أجل تحقيقها على جميع المستويات سواء كانت بسبب الظروف السياسية أو الصراعات الإقليمية أو حتى ضعف الموارد وعدم توفر الكفاءات القادرة على تحقيق الأهداف المنشودة ،والتي سوف نتطرق لها من خلال المطالب الأتية .

[1] – حميدة محجوبي ،**معوقات التنمية المحلية في الجزائر** ،ماستر في العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،كلية الحقوق والعلوم سياسية ،قسم العلوم سياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2019،ص8.

[2] – فؤاد غضبان ،**التنمية المحلية** ،ممارسات وفاعلون.عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع.ط/2015،1ص31.

[3] - فريدة لرقط ،**ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة** ،مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق) معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي برج بوعريريج ، يوم 14 و15 أفريل 2008، ص 06 .

المطلب الأول: التنمية السياسية والإقتصادية

كانت التنمية منذ بدايتها تهدف الى تحقيق الغايات الإقتصادية السامية وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطن عبر الزمن ،وتحقيق نمو مستدام وتوزيع الثرواة بشكل عادل ،من خلال تجسيد الاستثمارات الحقيقية وتنويع الاقتصاد ،ومن أجل تحقيق هاته التنمية وجب تجسيد التنمية السياسية أولا من أجل تحقيق التكامل وتحقيق الظروف المناسبة لإقلاع أي نشاط إقتصادي حقيقي . إن التنمية السياسية والاقتصادية تمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التقدم والازدهار في المجتمعات.

الفرع الأول التنمية السياسية :

تقاس الديمقراطية في مختلف الدول بوجود الأنظمة السياسية المستقرة والمبنية على الأسس السليمة ووجود طبقة حكم رشيدة تدير هاته الدول، تتيح المجال لبروز نخب سياسية واعية تدير وتسيير هاته الموارد وتحقق التنمية السياسية التي هي مطلب ومقصد كل الحكومات والدول .

أولا: تعريف التنمية السياسية

التنمية السياسية تعرف بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايتها الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة من حيث إيجاد نظم سياسية تعددية على شاكلة النظم في الدول المتقدمة سياسيًّا وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية ويحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد مفهوم التنمية السياسية إذ تعتبر شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضًلا عن تطبيق القانون، وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي .

ونشأ ونما حول مفهوم التنمية السياسية عدة أراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف " الفرد ديامنت " الذي يقول عنها بأنها: " العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب ، وأن يطور نماذج جديدة للنظم." [1]

و يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي عرفتها أدبيات علم السياسة خاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،وما يلاحظ أن هذا المفهوم نتج عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على المستوى: الأفراد ، الجماعات، الأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية وتطوير الأحزاب فكرا وتنظيما وأداء، والمعروف أنه قد وظف من قبل الجامعة الأورو أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي ، وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت شعار المشاريع التحديثية والتنموية مثل مشروع كاملوت الأمريكي وغيره .[2]

ومن أهم التعاريف المقدمة للتنمية السياسية ماجاء به المفكر لوسيان باي (lucien Bye)الذي قدم عشرة تعاريف للتنمية السياسية في كتابه :"جوانب التنمية السياسية " وهي :

1-التنمية السياسية هي الشرط الضروري واللازم لتحقيق التنمية الإقتصادية.

2-هي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم.

3-هي التحديث.

4-هي تحقيق المشاركة.

[1] – د. مُحَّد أحمد إسماعيل علي، **دور المثقفين في التنمية السياسية**: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ،القاهرة ،1985،ص362.

[2] - عز الدين ذياب ، **التنمية السياسية في الوطن العربي :الضرورات والصعوبات** ،مجلة الفكر السياسي،سبتمبر2005،ص19

5-هي تدعيم قدرات النظام السياسي .

6-هي أحد جوانب عملية التغيير الإجتماعي الشامل.

7-هي بناء الديمقراطية.

8-هي تحديث الثقافة السياسية للمجتمع.[1]

ثانيا :أبعاد وأهداف التنمية السياسية

1-أبعاد التنمية السياسية :

للتنمية السياسية عدت أبعاد تسعى لتحقيقها وذلك من خلال تجسيد بعض الأهداف الأساسية التي تساهم في تطوير التنمية السياسية .حيث يرى صامويل هنتنغتون أن أبعاد التنمية السياسية يمكن أن تتلخص تحت ثلاث أبعاد أساسية هي:

1-ترشيد السلطة: بمعنى أن تستبدل السلطات السياسية التقليدية المتعددة "العائلية،العرقية والدينية" بسلطة سياسية موحدة.

2-تمايز وظائف سياسية جديدة وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف بمعنى أخر العمل على تحقيق الفصل بين السلطات وعدم تدخل أية سلطة في صلاحيات السلطة الأخرى ضمانا لتحقيق التوازن فيما بينهما.

[1] - أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ،دط،مصر:جامعة الإسكندرية ،د ت ن ،2000،ص ص 156-157.

3-المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب الجماعات الإجتماعية في المجتمع.[1]

أما خصائص التنمية السياسية فهي كتالي :

1-ضرورة قيام أي نموذج للتنمية على الديمقراطية.

2-إلزامية الحاجة الى وجود الخيارات السياسية أو فرص الاختيار السياسي.

3-تمكين الأفراد من التنمية أي انجازها من قبل المواطنين أنفسهم.[2]

2-أهداف التنمية السياسية :

وبالنسبة للأهداف يمكن أن نصنفها في مستويين هما :

أ-المستوى السياسي : يتمثل في تحقيق الحرية وبمفهومها الأشمل لأنها جوهرة وزيادة مشاركة المواطن في السلطة السياسية والمساواة في مخرجات النظام أو مدخلاته ،والوصول إلى صيغة سياسية تحقق التوازن بين فئات المجتمع .

ب-المستوى الإقتصادي :يعتبر مؤشر العملية الإنمائية لقياس مدى التقدم مجتمع ما أو تأخره عن طريق توفير السلع والخدمات الأساسية والثانوية وحتى الترفيهية.[3]

تسعى التنمية السياسية إلى تعزيز الديمقراطية وإصلاح المؤسسات الحكومية وذلك من خلال تمكين المجتمع المدني من المشاركة في الساحة وتعزيز تمثيله من خلال تكريس سيادة القانون وتعزيز

[1] - كاظم علي مهدي ،**التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003** ،مجلة الدراسات الدولية ،العدد56،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،ص125.

[2] - سمير أبو ضيف أحمد ،**ثقافة المشاركة :دراسة في التنمية السياسية** ،دط،القاهرة :دار النهضة العربية ،2007،ص12.

[3] – نصر مُحَّد عارف ،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة ،دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ،د.ط،القاهرة :دار القارىء العربي ،1981،ص ص 263-269.

حقوق الإنسان ،برغم من جميع العقبات والتحديات الموجودة في المجتمعات من ضعف في الثقافة السياسية والتمثيلية وانتشار الفساد والمحسوبية والتأثيرات الخارجية وإستقلالية القرارات السياسية.

الفرع الثاني :التنمية الإقتصادية

يعتبر النمو الإقتصادي العصب الحقيقي لقياس تقدم وتطور الدول، وهو من أهم المجالات الرئيسية في تحقيق التنمية الحقيقية والتي سوف نتناولها في السياق القادم .

أولا : تعريف التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية الإقتصادية على أنها " إجراءات ،سياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الأقتصاد القومي وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى للأفراد[1] .

وهناك من عرفها وإعتبرها بأنها العملية التي يزداد بواسطتها الدخل الوطني ،ولا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج محدد بحيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط خطوات إنجاز مهامه،ولأنها مرتبطة بالإنسان فهي تحتاج إلى معطيات بشرية،سياسية وطبيعية.[2]

كما نجد بعض التعريفات أخرى للتنمية الاقتصادية تشير إلى ارتفاع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويشترط لتحقيق زيادة حقيقية في الدخل ضرورة زيادة نسبة النمو الاقتصادي عن نسبة النمو في عدد السكان، وطبقا لهذا التفسير فإن عملية التنمية تحكمها متغيرات عديدة

[1] - علي لطفي ،**التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية** ،د ط،مصر:مكتبة عين الشمس ،1985،ص189.

[2] – علي العطار ، **التنمية الإقتصادية والبشرية** ،ط1،لبنان :دار العلوم العربية للطباعة والنشر ،2002،ص103.

كالموارد الطبيعية وتنميتها التزايد السكاني، التقنية الخاصة بالإنتاج وتنمية الكفاءة الإنتاجية للقوى البشرية والتركيبة السكانية نفسها من حيث النوع والأعمار.[1]

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن حصر أهداف التنمية الإقتصادية في شقين أحدها على المستوى الداخلي والثاني على المستوى الخارجي وهي كتالي :

1-**الأهداف الداخلية** : يمكن تحديدها كتالي :

أ-تكوين القوى البشرية المناسبة يساعد السكان التنمية الاقتصادية حيث يتم التركيز على الطبقة البالغة كقوة عاملة تنتج ليس لإشباع حاجاتها فقط ولكن لإشباع حاجات الأطفال و الشيوخ.[2]

ب- تحقيق الظروف الملائمة للتنمية يقصد بذلك ضرورة تأمين الظروف المواتية للمعاملات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى قيام الإدارة بتأمين المعاملات ونموها وكذا نشر الوعي التنموي بين كل طبقات الأمة.[3]

ج- تحقيق الإدماج للاقتصاد المتخلف يتمثل في بناء إقتصاد دولة بناءا على خلق وحدات مترابطة منسقة،وهذا من خلال بناء شبكات نقل وطرق حديثة للقضاء على العزلة ،وخلق مناطق إقتصادية مزدهرة وتشجيع الإستثمار من أجل إقلاع حقيقي للإقتصاد.

[1] – احمد صالح التويجري،**مقالات في التنمية** ،ط1، السعودية:التهامة،1986،ص11.

[2] – فارس رشيد البياتي،**التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد ،عمان:كلية الإدارة والإقتصاد،2008،ص67.

[3] - عاطف السيد ،**دراسات في التنمية الإقتصادية** ،د ط،السعودية :دار المجمع العلمي ،1978،ص ص 209-215.

د–تنويع الاقتصاد أي بناء إقتصاد متنوع يشمل ويراعي جميع مجالات التنمية الإقتصادية ،وتنويع مصادر الإقتصاد وعدم الإعتماد على نشاط إقتصادي معين وإهمال باقي الأنشطة الإقتصادية التي هي أساس أي تنمية إقتصادية حقيقية .

2- الأهداف الخارجية يقصد بذلك ضرورة دخول الدول في تعاون دولي وثيق، لأنه من غير المعقول أن تستمر الدول في عزلة عن نفسها عن العالم واتباع سياسة الإكتفاء الذاتي، إذ يجب أن تحصل عن طريق صادراتها ما يكفي لتمويل وارداتها.[1]

المطلب الثاني: التنمية الإجتماعية والثقافية

الفرع الأول :التنمية الإجتماعية

للأفراد والمجتمعات دور أساسي وبارز في تحقيق التنمية بصفة عامة وبصفة خاصة التنمية الإجتماعية وذلك من خلال توفير متطلبات المواطنين والسعي لتوفير جميع الخدمات الضرورية للحياة الكريمة والمستقرة.

أولا : تعريف التنمية الإجتماعية

يقصد بالتنمية الاجتماعية أنها عملية تغيير حضاري تناول أفاقا واسعة للمشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان و توفير الحاجات المتعلقة بعمله ورفع مستواه الثقافي، الفكري، الصحي والروحي وهذه التنمية تعمل بصورة رئيسية على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق أهداف التنمية.[2]

[1] - عاطف السيد، **المرجع السابق**، ص ص215-225.

[2] – نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعات العالم الثالث**، د.ط، بيروت: دار االنهضة العربية لطباعة و النشر، ،1981،ص ص 153-155.

كما أنها تهدف إلى تطوير التفاعلات بين أطراف المجتمع جميعا (الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية والحكومة والأهلية) كما عرفها كل من لاري نيلسون L.Nilson وفارنررامسي Verner Romcayالتنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم.

يركز المجال الاجتماعي للتنمية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، ويقصد به الارتفاع بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال خلق فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهدا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية.[1]

ثانيا :شروط التنمية الإجتماعية وأهدافها

التنمية الإجتماعية أساسها العنصر البشري فهو من يسعى لتحقيقها ،من أجل أن يستفيد منها الأفراد والجماعات ،ولتحقيقها وجب توفير بعض الشروط الأساسية التي تساهم في تجسيدها وتساهم في الوصول للأهداف المطلوبة ،سوف نتطرق لهاذين العنصرين فيما يلي :

1-**شروط التنمية الاجتماعية** : يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي :

-مشاركة أفراد المجتمع في برامج التنمية الاجتماعية المختلفة.

[1] - بن الحاج جلول ياسين، التنمية **المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو** ،2003-2014**أطروحة دكتوراه** .علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2014 ، ص101.

-التكامل المجتمعي و التنسيق بين برامج التنمية.

-التوصل إلى نتائج ملموسة لها أثرها في تنمية المجتمع.

-الاعتماد على الموارد المحلية.[1]

2-أهدافها : يعتبر الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين الحياة الأفراد في مختلف المجالات وذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف التالية :

-توفير مناصب شغل و الرفع من مستوى المعيشة محاربة الفقر

-حل النزاعات و الصراعات الداخلية بين الأفراد وترقية المساواة بينهما

-ترقية النظام التربوي

-ترقية الانسجام الاجتماعي من خلال إشراك الشركاء الاجتماعيين.[2]

الفرع الثاني :التنمية الثقافية

التنمية الثقافية تسعى إلى تعزيزها الأنشطة الثقافية داخل المجتمع؛ لجعل أفرادِه أكثرَ ثقافةً وإدراكًا،. فالثقافة تفتح آفاقًا اجتماعيةً واقتصاديةً جديدةً في المجتمعات التي ينتمي إليها الأفراد، مما يُحسن جودة حياتِهم و يزيد دخلهم، ويُحقق رفاهيتهم على المدى البعيد.

[1] - طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية المثال و الواقع**، د.ط، جامعة حلوان، مصر: مركز النشر و التوزيع الكتاب الجامعي، 2001،ص ص 25-26.

[2] -Izabelle Ortiz, politiques social, Newyork: Nations Unis DZSA, 2007Kz 21.

أولا تعريف التنمية الثقافية :

تعني التنمية الثقافية التنمية التغيير التقدمي الذي تزيد الثقافة بمقتضاها كما وكيفا وتتوسع آفاقا وإبعادا وتتطور وتزدهر[1] ويمكن تعريفها على أنها تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوله في النهاية التي أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع ويتفاعل منها الأفراد بأساليب متفاوتة بحيث تكون في النهاية عنصر أساسي في تحديث إدراكهم لواقعهم الاجتماعي[2] كما يمكن تحديد تعريفها في وجهة نظر وظيفية بالقول أنها قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل في خلاله على تطوير نمط ثقافي كإصدار سلسلة من الكتب إصدار مجلات ثقافية دورية أو إقامة حفلات موسيقية مبرمجة أو معارض فنية متتالية وفقا لاتجاه مدرسة أو مدارس معينة .

ويناقش مفهوم التنمية الثقافية من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الثقافية إليها من خلال العلاقة القائمة بين الحركة الثقافية والتربية فالتنشئة تعمل على توطيد القيم والدين والعادات والتقاليد.[3]

إن التنمية الثقافية تعتبر أكثر من ضرورة حتمية للبناء الاجتماعي بحيث هي من تغير المسارات الاجتماعية نحو الأفضل، ويمكن من خلالها إدارة العمليات الفكرية للمجتمع بطريقة فضلى إذ أنها تسمح للمجتمع بتحقيق الوعي الكافي ولجلب المجتمع للتفاعل مع الثقافة بمفهومها الاجتماعي ومنتجاتها مما يضمن له تحقيق غياته الفكرية الحقيقية المنشودة، كما تعتبر التنمية الثقافية أساسية لسد الهوة بين مقومات النمو والتحديث الاقتصادي والتنظيمي في المجتمع ، فالمجتمع القادر على تحقيق النمو السريع ليس بالضرورة له القدرة على منهجية التعامل مع هذا التحديث من خلال خلفيته الفكرية و الثقافية فهو بحاجة إلى التنمية الثقافية.

[1] – عفاف عبد العليم ناصر,**التنمية الثقافية و التغير الثقافي**, الإسكندرية.دار المعرفة الجامعية, 1995،ص62.

[2] – علي بن محمد الخشبان, **هل تغيب التنمية الثقافية من واقعنا الاجتماعي** تحت الرابط http://www.alriyadh.com/2008/05/26/article345461.html 26مايو 2008م – العدد14581 . 21:58.ص1.

[3] - مجموعة من المفكرين, التنمية الثقافية تجارب إقليمية , ترجمة, سليم مكسور, بيروت , المؤسسة العربية للدراسات و النشر1983, ,ص6-7.

ثانيا مبادئ التنمية الثقافية وأهدافها :

من أجل تحقيق أهداف التنمية الثقافية وجب تجسيد وبلوغ وتحقيق بعض المبادىء الأساسية التي بها نحقق التنمية الثقافية من أفكار وتوجهات تساهم في تعزيز الهوية ،وخلق الحوار بين الحضارات وتبني سياسات الإنفتاح وتشجيع روح الإبتكار والإبداع ،وتحقيق تطور مجتمعي .

1-مبادىء التنمية الثقافية : تستند التنمية الثقافية على مجموعة من المبادئ و المرتكزات التي تعد بمثابة الموجه لها نذكر منها :

- التأكيد على ضرورة اعمال الجانب العقلي إلى الجانب الروحي واعتباره العنصر الأول و هو أحكام العلم و تحقيق التوازن بين القيم الروحية المادية و بين العقل و الروح، و ربط التقدم التقني و العلمي بالقيم الروحية الأصلية .

- ضرورة المشاركة و المساهمة في التطورات المالية و في بناء الحضارة المعاصرة.

- الإيمان بان القوة الحقيقية تكمن في العلم و المال معا، و ليس في الجانب المادي، فالعلم هو الثروة و السلاح الذي ينبغي أن نتسلح به، و أن طريق تحقيق التطور و التنمية في جميع المجالات يتم بنشر العلم النافع و المعرفة و ما تنتجه من رصيد علمي و علماء و مثقفين.

- الاعتقاد التام بضرورة تجنب التخلف الثقافي و وسائله و طرقه، فالثقافة قابلة للتغير من جوانب عديدة، و بالتالي لابد من محاولة تغيرها و تطويرها خاصة الجانب العلمي و التكنولوجي و العمل على تحقيق ثورة و نهضة علمية تخلص المجتمع من جميع القيود التي تكبله.[1]

[1] - زموري زينب،**"ماهية التنمية الثقافية دراسة تحليلية "،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،العدد 14،مارس 2014،ص 151.

ضرورة فهم أن لكل ثقافة خصوصيتها وهويتها و لا ينبغي أن نعتبر ثقافة أفضل من غيرها في مجال التقدم، فقد تكون ثقافة معينة متطورة في جانب و متخلفة في أخر، و لكن هذا لا يعني انها سيئة أو غير صالحة و تتفاوت الثقافات في خصائصها و بالتالي تتفاوت في درجة قوتها و ضعفها، و الثقافات الضعيفة تكون لديها القابلية للغزو الثقافي فالثقافة الغازية تعد الثقافة – المشبعة على غيرها و هي القوية و الديناميكية المتطورة، وتفعل كل جديد و تمحصه تنقده باستمرار في حين نجد أن الثقافة الضعيفة متخلفة وراكدة وغير مسايرة للتطورات و التغيرات المختلفة و عند الاتصال و الالتقاء بين الثقافتين تبدأ في الاستيقاظ و تبدأ في عملية التقييم و المقارنة بين ثقافاتها و ثقافة الأقوى و نبدأ عملية التغيير.[1]

2-**أهداف التنمية الثقافية** : تسعى التنمية الثقافية إلى تحقيق مجموعة من أهداف نذكر منها :

- نقل الموروث الثقافي عبر الأجيال للمحافظة على المجتمع العربي وتوسيع ثقافته وتأمين استمراره.

- تخليص الثقافة المحلية وتنقيتها مما لصق بها من الشوائب والبدع والعادات السلبية، التي تعمل على ترسيخ التخلف، وتحسين هذه الثقافة، وإرساء دعائم الصالح منها، والمحافظة على ذاتيتها وشخصيتها المتميزة.

- تجديد الثقافة المحلية بتطوير العناصر القابلة لذلك وتحسينها، وتوفير الوسائل والسبل الممكنة لتحقيق ذلك مع المحافظة على الأصل، وترسيخها في شخصية أفراد المجتمع.

- تأصيل جذور التثقيف الذاتي بين الأفراد وتسهيل طرق ذلك، وتوفير الوسائل المساعدة عليه كافة، وتهيئة البيئة والمناخ الفكري والفني ونشر الوعي الثقافي بين الفئات العامة والخاصة، وبناء مواطن واع ومثقف قادر على مواجهة كل التيارات والعقبات التي يمكن أن تواجهه.

[1] - عبد الله عبد الدايم , **دراسة الثقافة من الوطن العربي,مجلة الفكر العربي**، العدد الثالث ،الطبعة الاولى,1978,ص ص 4-9.

– تكوين الفكر المبدع القادر على التقدم العلمي والتقني، والاهتمام بالمواهب العلمية وتشجيعها، وتوفير الإمكانات كافة لها، وتوفير الجو المناسب لنموها.[1]

المطلب الثالث: التنمية البشرية والمستدامة

التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة مفهومان متكاملان ،يركزان على تحسين جودة الحياة ، فهما يشتركان في الأهداف مثل العدالة الاجتماعية ،وحماية البيئة ،وضمان تلبية حاجيات الأفراد.

لذا سوف نتناول أهم المفاهيم ومداخل التنمية الإنسانية والمستدامة ومجالاتهما ،وأثرهما في التنمية بصفة عامة .

الفرع الأول التنمية البشرية :

تسعى التنمية البشرية إلى توسيع خيارات الناس وقدراتهم ليعيشوا حياة أفضل طويلة وصحية ومنتجة، وتحسين ظروفهم وتوسيع خيارتهم من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الفعلي .

أولا :تعريف التنمية البشرية

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية و طبقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعرف بأنها: " عملية توسيع خيارات الناس "[2]، "والخيارات يمكن أن تكون مطلقة، و يمكن أن تتغير بمرور الوقت و لكن الخيارات الأساسية الثلاثة

[1] - موقع الإبتكار الإجتماعي ،مقال الكتروني بعنوان ، **التنمية الثقافية مقدمة للتنمية المستدامة**،أطلع عليه بتاريخ :11-04-2025 على ساعة 16:44 ، https://innovationhub.social/articles/altnmyt-althqafyt-mqdmt-lltnmyt-almstdamt

[2] - عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص19.

على جميع مستويات التنمية البشرية هي:أن يعيش الناس حياة مادية صحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق" [1].

تشير الكثير من الأدبيات إلى أن مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي برز منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، وقد جاء بديلا لمصطلحات تنموية متعددة مثل: تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري، ويبقى الهدف من العملية التنموية ككل هو جعل البشر من أهداف التنمية الاقتصادية .[2]

وورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002التعريف التالي:" يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان".[3]

ثانيا : أبعاد وأهداف التنمية البشرية

للتنمية البشرية أبعاد وأهداف تسعى لتحقيقيها من أجل تجسيد التنمية الحقيقة لدى الشعوب والمجتمعات ،سوف نتطرق الى أهم الأبعاد والأهداف فيمايلي :

1-أبعاد التنمية البشرية :تتمثل أبعاد التنمية البشرية في:

[1] – عدلي أبو طاحون، **إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م،ص23.

[2] – براهيم محمّد الدعمة، **التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع**، دط، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع ،2015،ص 16.

[3] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 ،إيقون للخدمات المطبعية، الأردن،2002 ، ص 13.

-بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة (الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية) ، وتوظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية"،[1]

-الإهتمام بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان طاقاته (البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحانية) ، وهذا بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات المعيشية، والجانب الثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في مختلف مجالات حياتهم حتى يستطيعون العيش برفاهية.

يقيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية من خلال مؤشر التنمية البشرية، الذي يجمع بين ثلاثة أبعاد رئيسية:

-الصحة (متوسط العمر المتوقع)

-التعليم (متوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة للدراسة)

-مستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)

2-أهداف التنمية البشرية : تهدف التنمية الى تحقيق بعض الأهداف نذكر منها :

-توفير الوسائل الضرورية التي تسهل على الناس في المجتمع الواحد الحصول على فرص التعليم الصحيح ،والعمل المستمر على محو الأمية والجهل في المجتمعات.

- تحقيق مبدأ العدالة و يقصد بها إتاحة الفرص بشكل متساو أمام الجميع في صناعة التنمية، والاستفادة من نتائجها بما يكفل عدالة التوزيع.

[1] - بشير مصطفى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ،مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد ، 203 ، 2004 ،ص134.

- تجسيد روح المشاركة من أجل إشراك جميع الأفراد حتى تكون التنمية بهم ومن أجلهم.

-تحسين مهارات الفرد الشخصية والمعرفية .

الفرع الثاني التنمية المستدامة :

تجدر الإشارة إلى أنه أضيف طابع الاستدامة للتنمية لتبيان أهمية ديمومة التنمية في كل زمان ومكان.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يوجد العديد من التعريفات والمفاهيم نذكر منها ماقاله الدكتور العايب عبد الرحمان عندما قال " كما أنه أطلقت العديد من التسميات عليها منها التنمية التضامنية، المتواصلة والبيئية إلا أنه تم توحيدها في التنمية المستدامة.[1]

كما ورد أول تعريف للتنمية المستدامة بمناسبة تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية لسنة 1981 على أنها" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة.[2]

ان للتنمية بعد مستدام يتمثل في مفهومها الحديثا في مجال البيئة و التنمية، هذا الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار

[1] – العايب عبد الرحمان ، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر جامعة فرحات عباس (سطيف)،2010_2011،ص 5.

[2] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط ،1الأردن: دار دجلة، ،2008 ، ص5.

المشكلات البيئة يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو قدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطية[1].

وبمفهومها المعاصر هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر في الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد و ينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بالأوزون.

ثانيا أهداف التنمية المستدامة :

من بين الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة هي محاولة خلق نموذج للتنمية يدمج في الوقت نفسه بين ثلاثية الاقتصاد، المجتمع والبيئة . [2]

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية ،كما أطلقت الأمم المتحدة 17 هدفا للتنمية المستدامة عام 2015 نذكر من بينها : القضاء على الفقر ،توفير التعليم الجيد ،المساواة بين الجنسين ،العمل المناخي ،الطاقة النظيفة ،الحفاظ على الحياة البرية والبحرية .

كما حدد لجنة الأمم المتحدة بعض المؤشرات للتنمية المستدامة [3]من بينها :

– أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

– أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

[1] – أعمال المؤتمر الدولي الثاني من 25-1994/01/27 ،تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت1998 ،ص 342 .

[2] - Lucas Diblasio Brochard, **Le Developpement Durable enjeux de definition et de Mesurabilité**, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université de quebec a montréal, 2011, p 13.

[3] - دوجلاس موسشيت ، ترجمة بهاء شاهين **مبادىء التنمية المستدامة** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ،2000، ص167.

– أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

– أن تكون ذات قيم حدية متاحة.

– أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

المطلب الرابع : معوقات التنمية

تواجه التنمية في مختلف جوانبها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ادارية ، العديد من المعوقات التي تعرقل تقدمها وتحقيق أهدافها. ومن أبرز هذه المعوقات التي يمكن تصنيفها الى العديد من المجالات لعل أبرزها :

1–المعوقات السياسية : يمكن أن نذكر بعضها فيمايلي :

–غياب الوعي لدى القادة السياسيين بضرورة تحقيق التنمية.

–غياب الأجهزة الحكومية وغياب المشاركة الشعبية بصورة واسعة .

–إنتشار الفساد في المؤسسات الحكومية وغياب الوازع الأخلاقي .

–غياب الإستقرار السياسي في الدول النامية.

–غياب مناخ الديمقراطي وسيطرة العلاقات التقليدية والقبلية والعشائرية على العلاقات الرسمية.

–تمركز القرارات السياسية في أيدي بعض الجماعات.[1]

[1] - عبد الهادي الجوهري،**المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية** .القاهرة :مكتبة نهضة الشروق،1980،ص 32.

2-المعوقات إقتصادية :نذكر منها مايلي :

-قلة الموارد المادية والبشرية مما يؤدى إلى ضعف مدخول الأفراد.

-ضعف الأسواق الداخلية وضعف بنى الإنتاج الأساسية .

-ضعف رأس المال الإنتاجي والنقدي و ارتفاع نسبة التضخم.

-غياب الأجهزة التخطيطية القادرة على تصميم الخطط الإقتصادية وتجسيدها.

-الإستخدام غير العقلاني لرأ س المال تخلف أدوات وأساليب الإنتاج .

-أغلب دول العالم الثالث لا تنوع في إنتاجها السلعي.[1]

-ضعف التعليم وقلة المهارات الفنية والتخلف التكنولوجي .

-غياب إطار واضح ينظم العملية الإستثمارية في هاته الدول .[2]

3-المعوقات الاجتماعية:تتجسد أغلب المعيقات فيمايلي :

- الغياب المنظم للعملية التنموية.

-غياب الدوافع لتحقيق التنمية وحب الحياة البسيطة التي تفتقد الى التنظيم والإبتكار .[3]

-الزيادة في حجم السكان ودون الزيادة متناسبة معه في النمو الإقتصادي .

[1] - مُحَمَّد الدوري،**عقبات في وجه التنمية** ، مجلة التنمة، 1980،ص 32.

[2] - مُحَمَّد عبد العزيز ربيع ،**التنمية المجتمعية المستدامة :نظرية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة** ،عمان :دار اليازوري،2015،ص ص 270-271.

[3] - مدحت القريشي ،**التنمية الإقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات** ،ط1،الأردن:دار كنوز المعرفة ،2015،ص ص 156-157.

-تفشي الأوبئة والفقر وقلة التغطية الصحية للسكان .

-ضعف تجاوب المجتمعات النامية في مراحل إنتقالها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة .[1]

-غياب مشروع نهضة يأخذ في الإعتبار واقع المجتمع والتحديات الداخلية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعوقات الخارجية المالية .

4-المعوقات الإدارية :هناك بعض المعوقات الادارية التي تحول دون التنمية نذكر منها :

-ضعف تأهيل القائد الإداري في الدول النامية حيث أن محرك المنظمة هو القائد إذ بفضله يتحقق المناخ التنظيمي الملائم،ويسعى دوما الى تحقيق الأداء الفعال .

-ضعف الأجهزة الإدارية تنظيميا وماليا وبشريا وأخلاقيا .

-قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤثر سلبا على الأداء الفعال.

-إنتشار ظاهرة الفساد الاداري مما يؤثر على المعاملات الإقتصادية والمالية و ويساهم في الشعور بالظلم وعدم الإنصاف.

-تفشي ظاهرة التسيب والجمود بالجهاز الاداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية .

-سيادة الأساليب الإدارية القديمة في العملية الإدارية و المماطلة في اتخاذ القرارات .

-عدم واقعية الأهداف والخطط التي يشرف عليها الجهاز الاداري في الدول النامية لتحقيق التنمية .[2]

[1] – موسى اللوزي ،**التنمية الادارية :مفاهيم الأسس** ،تطبيقات ،ط1،عمان :دار وائل ،2000،ص 30.

[2] - محمد صلاح بسيوني ،**التحديات الاجتماعية لتحقيق التنمية** :دراسة مقارنة على النموذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية ،الاسكندرية،1977 ،ص ص 88-90.

خلاصة :

تطرقنا في الفصل الأول من هاته الدراسة الى معالجة مفهوم التنمية منذ البداية حيث كانت مفهوما اقتصاديا بحث ومع مرور الوقت تطور المفهوم ليشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمستدام ،حيث ظهرت الكثير من النظاريات التنموية الكبرى التي حددت شروط وأهداف التنمية في مختلف الجوانب سواء الاجتماعي أو السياسي أو الإقتصادي ومختلف المجالات التي تراهن عليها التنمية ،إلا ان جهود التنمية واجهت الكثير من العقبات والمعوقات نتيجة غياب الوعي الحقيقي والإضطرابات السياسية إلى نقص الموارد وعدم وجود استراتيجيات حقيقية وفعلية تناسب المجتمعات التي تسعى من أجل تحقيق النهضة والازهار وبلوغ الأهداف السامية في مجال التنمية.

الفصل الثاني :تطور السياسات التنموية في الجزائر

الفصل الثاني :تطور السياسات التنموية في الجزائر

سوف نتناول في فصلنا أبرز السياسات التنموية في الجزائر منذ الإستقلال بتباع النهج الإشتراكي مرورا بمرحلة الانفتاح الاقتصادي مرورا بدخول الألفية الجديدة ودخول الخوصصة ومساهمة القطاع الخاص في مداخيل الدولة ،كل هاته المراحل وخطوات سوف نتناولها في مباحثنا القادمة.

المبحث الأول :النموذج الإشتراكي في الجزائر مابعد الاستقلال

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال سنة 1962على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر كثيرا من معالم التخلف في مختلف الميادين بعد حرب تحريرية، أورثت دولة حديثة الاستقلال منهكة على جميع الأصعدة، مما جعلها تنتهج النموذج الإشتراكي الذي يراعي الظروف الاجتماعية ويقوم على مبدأ وتكفل الدولة بمتطلبات المواطنين .

المطلب الأول :تطور السياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة (1962-1979)

كانت فترة مابعد الاستقلال فترة سياسية بامتياز حيث عرفت عدت نزاعات وصراعات سياسية حول قيادة البلاد ،حيث تم سنة 1965 بما يعرف بتصحيح الثوري وتسلم الرئيس هواري بومدين رئاسة البلاد خلفا للرئيس أحمد بن بلة ،حيث كانت هاته الفترة بداية تنظيم وبناء هياكل الدولة من خلال مجموعة من المخططات من أجل خلق سياسات تنموية حقيقة تساهم في تحسين ظروف المواطنين .

الفرع الأول :المخطط الثلاثي (1967-1969)

كان هذا المخطط بمثابة المحاولة الأولى لبناء اقتصاد وطني متطور ومتكامل لكنه لم يكفن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة لأنه يفتقر شروط التخطيط (كالشمول، الدقة، تحديد

الأهداف ...)، وكان الغرض منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديد التي تم . تبنيها،و رسم بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية.

1

حيث تم وضع أول مخطط اقتصادي حيث كان قصير الأمد ،حيث كان المحاولة الأولى في مجال التخطيط رغم غياب الكثير من الشروط التخطيطية اللازمة لأن فترة الاستقلال خمس سنوات قليلة جدا خصوصا إذا ماقرناها بدول أخرى اشتراكية التي سارت في هذا طريق.[2]

ولقد وضعت الدولة أهداف المخطط على ضوء عاملين أساسيين :

-**العامل المادي** : والمتعلق بالامكانيات المالية للمجتمع التي تشكل المدخرات الوطنية مصدرها والمتعلق أيظا بوسائل الإنتاج.

-**العامل البشري** : الذي هو أساسي جدا بمختلف فئات تكوينه من العامل البسيط الى العامل المؤهل الى الإطار العالي التأهيل.[3]

كان يهدف المخطط الى خلق التصنيع الحقيقي ،من خلال استهداف حجم استثماري قدره 9مليار دولار موزعة على ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها كما يلي :

1-**الإستثمارات الإنتاجية المباشرة** :حيث سعت الدولة لتطوير هياكل الإنتاج ،من أجل تحقيق إقلاع إقتصادي حقيقي في مجال الصناعة والزراعة.

---

[1]- جهيدة زكاش **"السياسات الإقتصادية في الجزائر"** تنظيم سياسي وإداري ،السنة الثالثة ليسانس ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،2018-2019،ص9.

[2] - محمد بلقاسم حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ،الجزء 1،بن عكنون :ديوان المطبوعات الجامعية ،1999،ص163.

[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول،مرجع سابق،ص 167.

2-**الإستثمارات شبه الإنتاجية** :وهي قطاع خدمات الإنتاج بحسب التسمية التي أطلقها عليها جهاز التخطيط ،وتضم القطاعات السياحة ،النقل،الموصلات السلكية ولاسلكية،التخزين والتوزيع،حيث تساهم هاته القطاعات في إسناد الإنتاج من أجل خلق تنمية فعلية.

3-**الاستثمارات غير إنتاجية المباشرة** :ونقصد بها الاستثمارات الغير انتاجية والتي تساهم في استفادة هياكل قطاع الانتاج من توفير مرافق عامة كا الطرقات ،شبكة الكهرباء والماء ،فهي تخفض قيمة الانتاج وترفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي .

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول للتنمية (1970-1973)

جاءت هاته المرحلة بعد المخطط الثلاثي مباشرة من أجل تعديل النقائص خصوصا بعد إكتساب خبرة ميدانة على أرض الواقع ،إذ يعتبر هذا المخطط الإنطلاقة الفعلية للإقتصاد على النمط الإشتراكي ، حيث رصد له مبلغ مالي قدره 27 مليار دينار جزائري،خلال فترة متوسطة قدرت بثلاث سنوات ،حيث حاول المخطط الرباعي الأول توزيع إستثماراته على ثلاث محاور أساسية تتمثل في :

1-ما أشارت إليه المادة 05 من الأمر رقم 70-10 المتعلقة بتطبيقه والتي تؤكد على "تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي للبلاد " .

2-ان الأستراتيجية المتبعة تعتمد على التصنيع كأساس للتنمية.

3-تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.[1]

وقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم ،حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين : أحدهما للإستغلال والأخر للإستثمار ،

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سابق ،ص194.

وكان تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل ،بينما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة وطويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى قروض الخارجية.

ان أهم مايميز هذه الاصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي،وذلك بهدف مراقبة مواردها المالية.[1]

ركز هذا المخطط على عدت قطاعات إستراتيجية من أجل النهوض بيها لعل أبرزها قطاع الصناعة الذي أخذ حصة الاسد خصوصا في مجال المحروقات ،والجانب الزراعي الذي حاولت الدول النهوض به من أجل تقديم إضافة قوية للناتج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.

سعى هذا المخطط من خلال إستراتيجياته لتوفير جميع متطلبات السكان من توفير السكن والتعليم والرعاية الصحية ودحر البطالة من خلال توفير مناصب وفرص الشغل .

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974– 1977)

هو ثالث مخطط يجهز بعد الإستقلال بغلاف مالي هو الاكبر قدره 110 مليار دج ،تناول هذا المخطط أهم وأبرز المحاور السياسة العامة من خلال :

1-**تدعيم وتوسيع التغيرات الإجتماعية** :وذلك «بالتجنيد النشيط للسكان وبالدرجة الأولى نشاط العمال من أجل إنجاز عمل التنمية المحددة في المخطط الرباعي الثاني .يجب أن يجد سنده

[1] - عبد الله بالوناس ،**"الإقتصاد الجزائري:الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف السياسة الإقتصادية "**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر2005،03،ص31.

في المؤسسات الثورة الزراعية ، ومجالس عمال المؤسسات الإشتراكية والمجالس الشعبية للجماعات المحلية وستعبر عن نفسها عبر تحميل هذه المؤسسات اللامركزية مسؤوليات في تطبيق المخطط».[1]

2-**تطوير القاعدة المادية** :اولى المخطط الرباعي الثاني في توجيهاته العامة بالغ الإهتمام بتوفير الطب المجاني لكافة أبناء الشعب ،وتوسيع بناء المدارس والحرص على توفير التعليم ومجانيته وتوفير التكوين ومراكزه وتوسيع سياسة التعريب ،من أجل توفير حياة كريمة للمواطنين وتسهيل ظروف الحياة .

واستهدف المخطط تنمية القوى الانتاجية التي تمثل القاعدة المادية لتطويره وذلك من خلال توسيع التنمية في القطاع الصناعي والزراعي وذلك عبر كافة أقطار البلاد.

3-**اللامركزية لتحقيق توازن الجهوي** :اهتم المخطط أيضا ضمن اتجاهاته العامة لضرورة تطبيق اللامركزية واعتبر أنها السياسة الناجحة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة ومن ثم تطويرها هذا من جهة ومن جهة أخرى اعطاء الهيئات المحلية البلدية والولاية بحق اقتراح مخططات التنمية لمعالجة مشكلات التخلف وتحقيق التوازن الجهوي في الأمد الطويل كهدف اجتماعي لتصحيح الوضع الذي خلفه أسلوب الإنتاج الرأسمالي الإستعماري.[2]

4-**التعاون بين دول العالم الثالث** :أكد بيان المخطط على دور الجزائر على الصعيد الدولي وخصوصا ضرورة التعاون مع جميع دول العالم الثالث ،بالأخص دول عدم الإنحياز ،من أجل سد الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب .

وتظهر إستراتيجية المخطط الرباعي الثاني من خلال توزيع استثماراته حيث تم :[3]

[1] – المادة 10 من الأمر رقم74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 المؤرخ في 26 جوان 1974،**الجريدة الرسمية**.العدد 52 الصادرة في 1974/06/28،ص 116.

[2] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق،ص 263.

[3] – سعاد شليغم،**"البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر"**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر3 ،2016،ص 110.

-الاهتمام بالتشغيل الكامل فقد ورد فيه فصل كامل يحمل عنوان «سياسة التشغيل » باعتباره الركيزة المحورية للسياسة الإجتماعية.

-الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس لتطوير القوى الإنتاجية.

-الاهتمام بالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطوير.

-الاهتمام بالبنية التحتية الإجتماعية خدمة للطبقة العامة وتحسين شروط الإستهلاك.

الفرع الرابع: المرحلة التكميلية (1978-1979)

سميت هذه المرحلة بالمرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني بدلا من الشروع في مخطط خماسي أول بسبب التأخر الكبير في إنجاز المشاريع وإتمامها، والفشل في ضبط المخططات وأهدافها.

كان هذا المخطط بمثابة الإستدراك ومعالجة الإختلالات والنقائص العالقة ،عرفت هاته المرحلة الزيادة في الإستثمار الصناعي وبالأخص قطاع المحروقات وتخصيص أرصدة مالية معتبرة له من أجل النهوض به وتطويره ،إلا أن قطاع الفلاحة عرف تراجع في المجال الإستثماري والإنتاجي وحتى المبالغ المخصصة له مقارنة بالمخططات السابقة ،يمكن أن نلخص الفترة بحسب قول مسعود درواسي "كان التحول من صناعة عمالية مكثفة إلى صناعة تعتمد على الإستثمار المكثف،ومن تنمية موجهة الى الهياكل القاعدية الى تنمية موجهة الى قطاع المحروقات والصناعة الثقيلة".[1]

[1] - مسعود دروسي،"**سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الصناعي بولاية البليدة للفترة (1980-1994)**"،رسالة ماجيستر،معهد العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،1995-1996،ص ص 73،74.

المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية وبرامج النمو خلال الفترة (1980-1993)

شكلت البيئة السياسية منعرجا حاسما في نهج الإصلاح التنموي في الجزائر خصوصا بعد رحيل الرئيس هواري بومدين في نهاية السبعينات ،حيث كانت أغلب البرامج تحت أوامره ومراقبته الشخصية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني .

ظهر بعد انعقاد المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير ظهر اتجاهان اتجاه محافظ الذي يدعو إلى الإبقاء على النهج الإشتراكي وإبقاء على سيطرة الدولة على الإقتصاد،بينما ظهر إتجاه ثاني إصلاحي الذي دعى إلى إنفتاح إقتصادي ورفع قيود الدولة على النشاط الإقتصادي والتجارة الخارجية ،وقد تم تبني عدت مخططات لعل أبرزها :

الفرع الأول :المخطط الخماسي الأول 1980-1984

تناول المخطط الخماسي الأول أهم المحاور التي ترسم سبل السياسة الإقتصادية والاجتماعية اللتان تساهمان على المدى المتوسط والبعيد في تحقيق التنمية الإشتراكية وفق توجيهات المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في جوان 1980 والذي أصدر توصيات تهدف إلى :[1]

-تغطية كافة الإحتياجات في أفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.

-توسيع وتنويع الإقتصاد الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة.

-تعميم أوسع للتنمية الإقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني .

-بناء سوق داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة في المرحلة السابقة .

[1] - جبهة التحرير الوطني ،**التقرير العام لمخطط الخماسي الأول 1980-1984** .وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،ص ص 1-5.

-تنمية القطاع الفلاحي خاصة الري كوسيلة رئيسية في تطوير نظام العمل الزراعي لتلبية حاجات المجتمع من الاستهلاك،أو من أجل تحقيق التراكم وتمويل التنمية .

-التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى الا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة.

-تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

-تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية،امتصاص التأخيرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات،وتوفير شروط استعمال أحسن لقدرات الانتاج وتطويرها.[1]

عرفت الإصلاحات في هاته الفترة عدت ورشات على العديد من الأصعدت لعل أبرزها :تدعيم التخطيط ،إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي ،إدماج القطاع الخاص في السياسة التنموية ،إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ،اصلاح النظام الجبائي ن اعادة النظر في سياسة الأجور ،تطبيق برنامج مكافحة الندرة ،والعديد من الاصلاحات ولعل أبرز سياسة تنموية اتبعت في مجال التخطيط واعادة هيكلة المؤسسات العمومية هي كتالي :

1-التخطيط حيث اعتمد فيه مجموعة من المخططات على النحو التالي :

أ-التخطيط السنوي :وذلك من خلال تجزءة المخطط الخماسي إلى أهداف سنوية قصيرة الامد من أجل تحقيق كافة أهداف المخطط الجزئية والكبرى .

ب-التخطيط المحلي :حيث سعى إلى تجسيد اللامركزية من خلال إعداد برامج ومشاريع على المستوى المحلي سواء الولايات او البلديات، من خلال استحداث مديريات تخطيط ولائية والمالية.

[1] - سعدون بوكابوس، **"الاقتصاد الجزائري محاولين من أجل التنمية 1962-1990،1989-2005 "** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،جانفي 1999، ص172.

ج-تخطيط إنتاج :سعى المخطط إلى إدخال مخططات الانتاج على مستوى المؤسسات العامة من أجل الرفع من مستوى الجهاز الوطني الإنتاجي .

د-تخطيط الاستثمار :سعى هذا التخطيط الى تقسيم المشاريع والبرامج ومتابعة تنفيذها،وفي إطار تسيير أحسن للاستثمارات وضعت طريقة لتطهير مدونة الاستثمارات المخططة،وفقا للانجازات المنتهية،واقصاء المشاريع غير المتطابقة مع أهداف الخطة الخماسية.[1]

2-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :

ان أهم عملية عرفتها الخطة الخماسية في المجال الاقتصادي هي اعادة هيكلة المؤسسات العمومية ،التي أعتبرت أهم عنصر في تطوير الإقتصاد من خلال محاربة البيروقراطية والمركزية التي عرقلت العديد من المؤسسات ،لذا ظهر البرنامج الطموح المتمثل في اعادة الهيكلة ومنح نفس وروح جديد للمؤسسات العمومية من أجل تطوير أدائها وانتاجيتها.

يمكن حصر الأسباب الرئيسية التي جعلت الانتقال الى إعادة الهيكلة ضرورة في :[2]

-تكامل المؤسسة الوطنية وتركيزها.

-عدم التخصص.

-ضعف نظام التوجيه الإقتصادي وثقله.

-اتجاه المؤسسات الاقتصادية الى نشاطات اجتماعية أكثر.

-ضعف كفاءة الهياكل الداخلية حسب التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

[1] - سعدون بوكابوس ،مرجع سابق،ص 174.

[2] - ناصر دادي عبدون ،**إقتصاد المؤسسات** ،الجزائر،دار المحمدية،العاصمة ،الطبعة 1998،01،ص183.

ولعل أبرز الأهداف التي سعت إليها إعادة الهيكلة هي تلبية حاجيات الإقتصاد والسكان المتزايدة بواسطة :

-تحكم في جهاز الانتاج من خلال الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المادية والبشرية.

-تحسين شروط عمل الاقتصاد والضمان الفعلي لمبادىء اللامركزية.

-توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني .[1]

كان لسياسة إعادة الهيكلة عدت نتائج إيجابية ساهمت في إنعاش الاقتصاد الوطني وإعطائه دفعة قوية في مختلف المجالات ولعل أبرز نتائجه التي ظهرت تمثلت فيما يلي :

-كان لاعادة الهيكلة تأثيرا غيجابيا على الاقتصاد الجزئي أكثر منه على الاقتصاد الكلي ،أي تحسين التوازن الجهوي الناتج عن التوزيع الجغرافي المتوازن لمراكز المؤسسات الوطنية، حيث يستفيد سكان المناطق التي وطنت بها المؤسسات الجديدة من مناصب العمل بعدما كان يسيطر عليها مواطنو المدن الكبرى،ومنه توزيع عادل للمداخيل.[2]

-المبالغة في تجزءة المؤسسات العمومية هو تقزيم للمؤسسات الإقتصادية وهذا من شئنه تجريدها من مزايا الوفرات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير مثل البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير إنتاجها وتنمية الإبتكار والإختراع بها.

-تعتبر إعادة الهيكلة في حد ذاتها مشكلا عويصا لما تتطلبه من إستثمارات جديدة لإنشاء المقرات والتجهيزات وإقتناء وسائل العمل المختلفة .لذالك فالصفة الإستعجالية التي جاءت بها اعادة الهيكلة انعكست أثارها بالسلب على الإقتصاد الوطني .[3]

[1] – مُحَّد بلقاسم حسن بهلول ،**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية** (تشريح وضعية).الجزائر،مطبعة دحلب ،1993،ص 46.

[2] – مسعود درواسي ،مرجع سابق ،ص139.

[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول،مرجع سابق،ص49.

الفرع الثاني :المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يشكل مخطط الخماسي الثاني ،مرحلة هامة في مسيرة التنمية للبلاد حيث حدد له تنظيم وتنفيذ برامج تلبي طموحات المواطنين على النهج الإشتراكي وتحقيق أهم غايتين وهما :

1-تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعات القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها.

2-ادراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأمد .

وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الوطني في هذه الفترة تتحقق من خلال:[1]

-تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والإستثمارات.

-المحافظة على الإستقلال الإقتصادي ،وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

-تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد وفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية في الأنشطة والمسؤوليات.

-المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية المطلوب تلبيتها.

-تخفيض تكاليف وأجال التنفيذ الاستثمارات في جميع القطاعات .

عرف هذا المخطط أكبر إنتكاسة بسبب الظروف الإقتصادية السيئة التي تمثلت في إنخفاظ أسعار البترول الخام والغاز بصورة حادة في سنة 1986،حيث إنخفظت مداخيل الدولة بصورة

[1] - جبهة التحرير الوطني،**المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**:التقرير العام ،وزارة التخطيط،جانفي 1985،ص5-8.

كبيرة ،مما إنعكس على المقدرات المرصودة للمخطط مما جعل الدولة تنتهج سياسة إستقلالية المؤسسات في سنة 1988 مع المحافظة على رأسمال المؤسسات لصالح الدولة .

عرفت نهاية الثمانينات أزمة سياسية حقيقية بسبب الأزمة الإقتصادية التي خلفت عجز في مداخيل الدولة،مما إضطر الدولة إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولي بتوقيع إتفاق "الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الأول ماي 1989"،وكان هذا الإتفاق الأول من نوعه مع صندوق النقد الدولي وذلك بتاريخ 31 ماي 1989 وكانت شروط الصندوق مقابل تقديم الدعم مايلي :[1]

-إتباع سياسة نقدية أكثر حيادا وتقييدا.

-تقليص عجز الميزانية.

-تعديل صرف الدينار الجزائري .

-ازالة التنظيم الإداري للأسعار.

الفرع الثالث :تطور السياسات الإقتصادية في الجزائر مابين (1989– 1993)

عرفت هاته الفترة ركود إقتصادي كبير وأزمة سياسة حقيقية أدخلت البلاد فيما بعد في نفق مظلم طال أمده لسنوات .حيث كانت بداية نهاية النهج الإشتراكي والتوجه الى إقتصاد السوق تحت تأطير الهيئات المالية العالمية على شكل قروض وتوصيات واصلاحات هيكلية ،حيث عرفت السياسة النقدية لعام 1990 إرتفاع معدل البطالة حيث وصلت 17.2%.[2]

واصلت الدولة نهج الإصلاح رفقة صندوق النقد الدولي عبر قرض ثاني في 03جوان 1991 تحت مسمى اتفاق استعدادي انتمائي عبر دفعات من أجل تحقيق بعض أهداف نذكر منها :

[1] - جمات وسيلة ،**تحليل برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**،أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص التحليل الإقتصادي ،قسم العلوم إقتصادية،كلية العلوم إقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2022 /2023،ص55.

[2] - Hocine Benissad ,Algerie restructuration et reformes economique (1993-1997),edition OPU,Alger,1994,pp.(63-64).

-تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،والعمل على ترقية النمو الاقتصادي عن طريق المؤسسات العمومية والخاصة بتنويع صادراتها للحد من عدم توازن المالية الخارجية.

-اعادة النظر في عملية الاستهلاك والادخار الناجمة عن التجنيد الاداري للأسعار والخدمات وسعر الصرف.

-تخفيض سعر الصرف.

-وضع سقف الإقراض الموجه للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

-رفع في المواد الإستهلاكية وتخفيض نفقات التسيير والتجهيز .

عرفت نهاية هاته الفترة ظروف قاسية جدا على المواطنين والدولة حيث فشلت الإصلاحات بسبب ظهور أزمة سياسية كبيرة وإنفلات أمني كبير وظهور حركات إرهابية ،جعلت الوضع الإقتصادي والإجتماعي كارثي فعليا وزاد من مديونية الدولة والعزلة الدولية ،حيث كانت قيود وديون صندوق النقد الدولي كبيرة مما إضطر الدولة إلى جدولة الديون وزيادة وتشديد في إجراءات التنموية واتجاه نحو النهج الرأسمالي وتخلي الدولة عن تسيير المؤسسات العمومية تحت ضغوطات صندوق النقد ،وإعتماد على سياسة الخوصصة للمؤسسات من أجل الحد من الإنفاق الحكومي على المؤسسات.كانت هاته السياسات والظروف الداخلية أهم عوامل فشل هاته الإصلاحات بل التخلف لسنوات ودخول في نادي الدول المدينة لصندوق النقد الدولي وفقدان جزء من سيادة الإقتصادية والإجتماعية بسبب ضوابط وقيود هاته المؤسسات،كانت هاته الفترة من أصعب الفترات على الشعب الجزائري بعد الإستقلال حيث عرفت البلاد تخلف وتبعية وحرب داخلية دفع ثمنها أغلب أبناء الشعب الجزائري.

المطلب الثالث :سياسات الإصلاح الإقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية مابين(1994 – 1998)

عرفت هاته الفترة بأنها الفترة الأصعب للغاية حيث طغت عليها الأزمة الأمنية والسياسية والاقتصادية. لم تكن هناك مخططات تنموية بالمعنى المعهود، بل كانت الجهود منصبة على إدارة الأزمة ومحاولة الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار.

الفرع الأول :برنامج الإستقرار الإقتصادي (1994–1995)

أبرمت الجزائر اتفاق استعداد ائتماني جديد مع الصندوق في شهر أفريل من عام 1994 هدفه:[1]

-إنعاش النمو الاقتصادي لمحاربة البطالة وذلك باعتماد معدل نمو مستهدف للناتج المحلي الخام لسنتي 95-94 على التوالي 3% ،6%.

-الارتكاز في تحقيق النمو على قطاع البناء والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-العمل على مقاربة معدل التضخم المحلي مع مستويات التضخم السائدة عالميا.

وبتولي السيد مقداد سيفي الحكومة عرض على المجلس الوطني الإنتقالي في 07 أوت 1994 تطبيق مفهوم إقتصاد السوق وفي هذا السياق عمل السيد مقداد سيفي على تشريح الأزمة الجزائرية لتحديد طبيعتها والتي تكمن في أسلوب التسيير غير العقلاني الذي كان متبعا في السابق،وركز على كيفية الأنجع للخروج منها ؟ ورأى ضرورة تجنيد الجميع نحو تحقيق الوفاق الوطني والتفاهم بين كل أبناء الوطن المخلصين.[2]

[1] - Banque d'Algérie, Exposé du programme économique et financier soutenu par un accord deconfirmation avec le FMI, 1994.

[2] - حسن بركة،**أبعاد الأزمة في الجزائر :المنطلقات الانعكاسية،النتائج**.الجزائر:شركة دار الأمة ،1997،ص93.

حيث رسمت أهداف برنامج الإستقرار الإقتصادي لسنة 1994 في النقاط التالية :[1]

-اعادة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة.

-البحث عن التوازنات المالية الكلية.

-التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق إستخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية.

-مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.

-تعديل قيمة الدينار.

-رفع أسعار الفائدة المطبقة على إعادة التمويل البنوك.

كما عرفت هاته المرحلة جدولة الديون الخارجية من أجل تسديد المستحقات والحصول على قروض جديدة من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني في ظل الظروف الداخلية الصعبة .

ويمكننا إبراز معنى أوضح لجدولة الديون بحسب دكتوراة صباح نعوش بأنها " إعادة جدولة الديون الخارجية تحقق للدائن والمدين فوائد اقتصادية، فهي تضمن للدائن الحصول على أمواله يوما ما، وفي الوقت نفسه تعطي للمدين فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية. لكن رغم ذلك فإن هذه العملية لا تخلو من شروط قاسية تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول المدينة.[2]

[1] - مدني بن شهرة ،**الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**.الطبعةالأولى،د.م.ن:دار حامد ،2009،ص141.

[2] – صباح نعوش ،"إعادة جدولة الديون الخارجية ". Aljazeera.net .تمت زيارة الموقع في 27 أفريل 2025 على الساعة 22:00.

عرفت هاته المرحلة على أنها مرحلة إستقرار وبناء توازن أكثر منها تنموية بحيث كانت ورشات كبرى إصلاحية من أجل التوجه إلى مرحلة إقتصاد السوق بعد فشل السياسات والمخططات الإشتراكية .

الفرع الثاني : برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)

ظروف البلاد حتمت عليها إيجاد حلول جذرية من خلال إصلاحات مكثفة في جميع الميادين من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني والإنتقال الى اقتصاد السوق ليكون برنامج التصحيح التعديل الهيكلي وهو مقترح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لعلاج الإختلالات الداخلية .

يعرف برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية على أنه :"مجموعة من الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الإختلالات الإقتصادية والمالية الداخلية والخارجية خاصة،إنشاء العناصر المشكلة الاقتصاد السوق "[1]

ويمكن تعريفه بحسب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنه:"جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي وتهدف هذه السياسات الى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على تحويل وتجميد خدمة الديون، وهي تتضمن اجراءات لتقليل النفقات ،فضلا عن تطبيق سياسات مالية وائتمانية ونقدية إنكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية ".[2]

[1] - يوسف عبد العزيز،**"برنامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية وأثارها على الدول النامية"**،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد27،العدد02 ،2005 ،ص70.

[2] – يوسف عبد العزيز محمود ،مرجع سابق ،ص ص 69-70.

يمكن إبراز أهم أهداف برنامج التصحيح الهيكلي في إتجاه استقرار الاقتصاد ،للوصول الى تجسيد أهدافه في :[1]

-تحقيق نمو إقتصادي في اطار الاستقرار المالي وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل النمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج ،وتخفيض نسبة التضخم.

-العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره،المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع احداث مكاتب للصرف ابتداء من 01جانفي 1996 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأأجل المعاملات الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني :مرحلة الإنفتاح الإقتصادي

عرفت هاته الفترة استقرار سياسي من خلال عقد مصالحة وطنية من أجل تجاوز الخلافات بين أبناء الشعب الواحد ،مع إنتعاشة في أسواق البترول العالمية منحت الدولة مقدرات مالية جعلتها في أريحية من أجل تبني سياسات تنموية حقيقية في جميع المجالات سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو حتى في الساحة السياسية ،وهذا ماسوف نتناوله في مطالبنا من خلال إبراز أهم البرامج والمشاريع التي هدفت إلى تحقيق تنمية فعالة.

المطلب الأول :برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

عرف هذا البرنامج إستجابة للواضع الإجتماعي والإقتصادي الصعب الذي مر بالبلاد ،من أجل تحقيق إنتعاشة إقتصادية وبلوغ الأهداف المنشودة في طريق التنمية الحقيقية من خلال رصد مبالغ مالية كبيرة من أجل تجسيد هاته البرامج

[1] - عيسى الزاوي ،**"أثار الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية :دراسة حالة الجزائر "**،رسالة ماجيستر(غير منشورة).جامعة الجزائر،كلية العلوم إقتصادية ،تخصص مالية ونقود ،2009،ص ص 68،69.

الفرع الأول :مضمونه

تم تخصيص مبلغ 525مليار دينار لهذا البرنامج، لتطوير وبعث العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الزراعية، قوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.[1]

اعتبر هذا برنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر، قصد تهيئة محيط ملائم لمواكبة الاقتصاد العالمي، من خلال إنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية المستدامة .[2]

حاول هذا البرنامج النهوض بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث نالت حصة الأسد من المقدرات من أجل بناء بنية تحتية حقيقية تساهم في بناء قاعدة إقتصادية فعلية،كما حاول النهوض بقطاع الزراعة والصيد البحري ،حيث صدر برنامج وطني للتنمية الزراعية من أجل تطوير هذا القطاع وبلوغ الإكتفاء الذاتي في مجال الحبوب ،مع مرافقة ودعم المؤسسات الإقتصادية عبر إصلاحات وتمويلات مالية .

[1] – نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)** مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد13، ،جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر ،2012،ص 243.

[2] – زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2009)**، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 27،كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر ،2010 ،ص.200.

الفرع الثاني: أهدافه

أهم الأهداف التي سعى هذا البرنامج تحقيقها مايلي :[1]

-الهدف الرئيسي كان الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي ما بين 5% و6%.

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومحاربة الفقر.

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

-تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارها أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

مع نهاية فترة البرنامج كان قد حقق بعض الأهداف والنتائج الجيدة من توفير أحسن الظروف الإجتماعية من خلال توفير صيغ سكنية والتقليل من نسبة البطالة حيث بلغت مع نهاية 2004 نسبة 17.7% أي تراجعت بعد أن كانت تقدر مع بداية البرنامج27.3%، وفتح مناصب شغل وتحقيق معدل نمو نوعي قدر بي 7.2% مع نهاية 2003 وإنخفاظ مستويات التضخم مع وفتح الأبواب أمام الإستثمارات الخاصة ،كل هاته النتائج تحققت بفضل إنتعاش أسواق الطاقة من خلال إرتفاع أسعار البترول التي ساعدت على توفير مبالغ وإيرادات جيدة للدولة من أجل تجسيد المشاريع المؤطرة في البرامج.

[1] – ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية (1970 – 2010) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، (2012 – 2013) ،ص 136.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009).

جاء هذا البرنامج بعد إعادت إنتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية و في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الأولى وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، بعد ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية،وتوفر الإرادات المالية الجيدة في البلاد.

الفرع الأول :مضمونه وبرامجه

يشكل برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة مسعا إضافيا يكمل مسعى التنمية المحلية و البرنامج هذا ذو الجوانب والأبعاد المتنوعة يمتد على خمس سنوات من2005 الى 2009.

[1]

حدد غلاف مالي للبرنامج ضخم قدر في وقته بي 5.5 مليار دولار أمريكي أي 4202.7 مليار دينار جزائري أي حولي 16 أضاف المخطط السابق ومن حيث مدته فقدكان خلال فترة خمس سنوات ،من أجل اعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين ظروف المعيشية للمواطنين والتكفل بالإحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين،وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.[2]

[1] - خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح ندوة الحكومة والولاة،الجزائر الأحد 25 جوان 2006،متوفر على www.el-mouradia.dz أطلع عليه يوم 2025/04/28.

[2] - خالد عطاالله،**السياسات العامة من التخطيط والتنفيذ** :الجزائر نموذجا الطبعة 1عمان:دار حامد للنشر ،2018،ص 170.

الفرع الثاني: أهدافه

ان البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في البرنامج السابق،وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي من خلال:[1]

-تحسين ظروف معيشة السكان: من خلال تحسين الجوانب التي لها علاقة مباشرة بحياة السكان كالصحة العمومية،السكن إيصال شبكة المياه والكهرباء والغاز الى كافة المناطق السكانية وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا لتحقيق التوازن الجهوي.

-تطوير الهياكل القاعدية :من خلال تجسيد مشاريع عمومية للتنمية في قطاع النقل ،والأشغال العمومية والري وتهيئة الإقليم،القطاعات التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية القطاع الاقتصادي الوطني العمومي والخاص وجذب الاستثمار الأجنبي.

-تطوير الخدمات العمومية وتحديثها:ويتعلق الأمر بدعم وتطوير الإدارة العمومية التي لها علاقة بالمواطن كالعدالة والداخلية،والمالية والتجارة، والبريد والمواصلات.

-تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال :لاسيما الهاتف النقال والأنترنت وتوسيع مجال استعمال هذه التكنولوجيات بالنسبة للمواطنين وأيضا بالنسبة للغدارة العمومية.

-دعم النمو الإقتصادي :من خلال دعم القطاعات الإقتصادية للثروة والقيمة المضافة كقطاع الفلاحة والتنمية الريفية،الصناعة،الصيد البحري السياحة،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

[1] - محمد بودواية ،**"دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2001-2014)،المفاضلة بين مدخل الطلب ومدخل العرض"**،رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2018 ،ص 140.

لقد إهتم هذا المخطط بصفة كبيرة بمنطقة الهضاب العليا كأولوية من أجل النهوض بهاته المناطق وجعلها مناطق صناعية وإقتصادية من أجل خلق التنمية في هاته المناطق وعدم الإعتماد على الزراعة فقط إنما خلق أقطاب صناعية وخلق إستثمارات كبرى في هاته المناطق من أجل تحقيق توازن جهوي وربط الجنوب بالشمال عن طريق الهضاب وضمان إستقرار سكان كل الأقاليم وتوفير لهم كل متطلبات الحياة والإحتياجات المطلوبة.

المطلب الثالث :برامج توطيد النمو الإقتصادي (2010–2019)

عرفت هاته الفترة برنامجين خماسيين مدة كل برنامج خمس سنوات ،حيث كانت المبالغ المرصودة لهما هي الأكبر في تاريخ الجزائر من أجل تحقيق التنمية المطلوبة في جميع الميادين والقطاعات حيث أعطى أولوية للبنية التحتية من شبكة طرقات عصرية وجسور وسكك حديدية وتنفيذ البرامج السكنية الكبرى ،والسعي لتحسين مداخيل المواطنين وتقليص البطالة وتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة للشباب والتكفل بتمويل والمرافقة من أجل إستحداث أكبر عدد من المؤسسات الناشئة التي تدفع القطاع الإقتصادي .

الفرع الأول :برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010–2014)

أولا :تقديم البرنامج

يعتبر هذا البرنامج أهم وأكبر مستوى تمويل تنموي في تاريخ الجزائر، والذي بلغت تكلفته 21214 مليار دج ما يعادل 286مليون دولار الذي ركز على توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية التي إعتبرها أهم ركيزة في التنمية ،وهو يشمل شقين أساسيين هما :[1]

[1] - عبد الحفيظ يحياوي،**"البرامج الإقتصادية التنموية وتطوير سياسة الإنفاق العام في الجزائر –دراسة للفترة (2000–2017)"**.مجلة الحقوق والعلوم إنسانية .دراسات إقتصادية ،جامعة زيان عاشور ،جلفة،عدد31،ص 323.

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9.680 مليار دج مايعادل 130 مليار دولار خاصة في قطاع السكك الحديدية ،الطرق والمياه.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 5.34.11مليار دج أي مايعادل 156 مليار دولار أمريكي.

اهتم البرنامج بثلاث برامج فرعية أساسية هي :

1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان من سكن وتربية وتكوين وصحة عمومية .

2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية تشمل قطاع النقل والأشغال العمومية والتهيئة العمرانية

3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية تهتم بالفلاحة والتنمية الريفية والقطاع الصناعي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتشغيل .

ثانيا :أهداف البرنامج

هدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:[1]

– دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الإقتصادي والإجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

– مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.

– تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

[1] - شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010–2014 نموذجا**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد : 6،العدد 1،ص ص 96-97.

– تحسين مناخ الإستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

– الحفاظ على السلم الإجتماعي في خدمة التنمية.

عرفت معدلات النمو في فترة البرنامج إستقرار نسبيا مع تذبذب في مؤشر التضخم والبطالة ،فيما عرفت الواردات مستويات قياسية وذلك لتلبية متطلبات المواطنين والأسواق وعدم إتباع سياسة رشيدة في الإستراد مما جعل الميزان التجاري يتأثر ويتجه نحو العجز المالي بنهاية الفترة الاولى ،مع المحافظة على عدم الزيادة في المديونية الخارجية .

الفرع الثاني :برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015– 2019)

دائما في إطار سياسة الإنعاش الإقتصادي الذي تبنته الدولة منذ سنة 2001 ،خصصت الحكومة برنامجا جديد يهدف للنهوض بالتنمية المحلية وإعطاء الإقتصاد دفعة حقيقية تجعله من ضمن الإقتصاديات الناشئة الحديثة.

أولا :مضمون البرنامج

بدأ تطبيق هذا البرنامج الخماسي مطلع عام 2015 ورصدت له خلافا ماليا قدره 262 مليار دولار بتمويل من الخزينة العمومية بالإضافة إلى المؤسسات المالية والسوق المالية،حيث كان إحتياطي الصرف يناهز 200مليار دولار ،وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات تقدر ب 5600مليار دج،مع العلم أن الديون الخارجية تكاد تكون معدومة في تلك الاثناء .[1]

ركز البرنامج على أربع برامج رئيسية من حيث الأهمية والمبالغ المرصودة ،حيث أعطى إهتمام كبير أولا بقطاع أشغال الكبرى وهياكل القاعدية ،ثانيا بالتنمية المحلية والبشرية كأولوية ضمن أطره

[1] – شراف عقون ،**''التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019) ''**،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة :جامعة جيجل ،عدد خاص ،المجلد رقم 2،أفريل 2018،ص 206.

وأهدافه المسطرة ،ثالثا قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي أخذ برامج دعم ومرافقة من قبل الحكومات المتعاقبة،كما لاننسى رابعا دعم الإصلاحات في جميع المجالات والبرامج والمؤسسات .

و يهدف هذا البرنامج إلى تنويع الاقتصاد الوطني و تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي قد تصل وفق هذا البرنامج حوالي 200000مؤسسة .[1]

ثانيا أهدافه :

هدف البرنامج كغيره من البرامج على تحقيق بعض النقاط الرئيسية نذكر منها مايلي :[2]

-الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

-ايلاء الإهتمام أكثر بالتنويع الإقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

-استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

-ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

[1] - طارق قندوز و آخرون، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014في مواجهة الفقر، البطالة و التضخم**، دراسات إنسانية و اجتماعية، المجلد 6،العدد 7 ،جانفي 2017،ص 196.

[2] - مسعودي زكرياء، **تقييم أداء برامج تعميق الإصالحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة2001-2016**،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:6،جوان 2017، ص 220.

سعى البرنامج إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% من أجل تحسين ظروف المواطنين المعيشية والتقليل من معدل البطالة والتضخم ،إلا أن الأهداف لم تحقق بسبب تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية وإنخفاظ قيمة الدينار أمام الدولار ،وظهور الفساد في مختلف القطاعات مما جعل من تحقيق الأهداف التنموية صعبا جدا بسبب طبوهات البيروقراطية والمحسوبية والتخلف التكنولوجي ،كل هاته العوامل جعلت من تحقيق أهداف البرنامج حرفيا أمرا مستحيلا.

خلاصة الفصل :

اتخذت الجزائر سياسات إصلاحات كثيرة و مهمة منذ الإستقلال بداية بتباع نهج الإشتراكية مرورا بسياسة اقتصاد السوق التي فرضتها الأحداث والواقع الذي بدأ باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، كل هذه الجهود لم تنعش القطاع العام بل على العكس أدت إلى تفكيك الاقتصاد وتبديد الثروة الوطنية وتم الاستغناء عن الكثير من الإطارات المسيرة، ويبقى تسيير و أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن كل معايير ومبادئ التسيير الفعال والهادف لتحقيق الربحية والمردودية، ونجد أن الإصلاحات والبرامج رغم تحقيقيها أهدافا فرعية إلا أنها لم تحقق الغاية والهدف الأسمى منها ألا وهو تحقيق تنمية مستدامة توفر العيش الكريم للمواطن وزيادة في موارد البلاد خارج قطاع المحروقات وخلق ثروة وطنية حقيقية ،فأغلب السياسات كانت ذات طابع اجتماعي محض و التي لم تتعدى حدود محاولة التخفيض من التكاليف، دون التفكير والاهتمام بنمو الإقتصاد الفعلي من خلال بناء قاعدة صناعية حقيقية توفر المنتوجات النوعية والتنافسية ، وكيفية تسويقها و المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ،حيث كانت أغلب السياسات تلبي وتهدف الى الأسواق الداخلية وخلال فترات محدودة ببرامج زمنية دون الرجوع لتقييم ومعالجة النقائص والاختلالات من أجل نهوض حقيقي وبناء أساس تنموي حقيقي .

الفصل الثالث :تقييم السياسات التنموية في الجزائر مابعد2019

الفصل الثالث :تقييم السياسات التنموية في الجزائر مابعد 2019

سوف نتناول في فصلنا، أخر مرحلة من مراحل التنمية الحديثة أي ما بعد عام 2019،حيث كانت بداية مرحلة وفترة جديدة في تاريخ الجزائر على جميع المستويات سواء السياسية بنتخاب رئيس جديد بعد أحداث عرفتها البلاد وتغيرات جذرية في نظامها الحاكم نتيجة الحراك الشعبي ،أو إجتماعية بتردي الأوضاع المعيشية وإنتشار البطالة وعدم وجود فرص تشغيل بإضافة إلى ظهور الجائحة العالمية كوفيد19،كما لاننسى تراجع أسعار المحروقات وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري وإستثمارات المبرمجة ،وغياب دور النخب السياسية وبروز المجتمع المدني كمرافق وبديل في تحقيق التنمية المنشودة.

المبحث الأول : المشاريع التنموية الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة (2019–2024)

سعت الجزائر إلى تحقيق مجموعة من إنجازات في طريق التنمية خصوصا بعد إنتخاب رئيس جديد وتعيين حكومة جديدة ،في إطار إستكمال برامج الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي من أجل تحقيق تنويع فالإقتصاد وبناء بنية تحتية قوية تلبي حاجيات المواطنين وتجسد معنى التنمية الفعلية ،وذلك من خلال بعث مشاريع في مناطق الظل والمهمشة وإنشاء قوانين إستثمار جديدة تلبي تطلعات المستثمرين والدولة في حد سواء ،بإضافة إلى إستحداث مؤسسات ناشئة للشباب من أجل المساهمة في الإقتصاد وخلق مشاريعهم الخاصة.

المطلب الأول :مشاريع التنمية في مناطق الظل

اولت الجزائر إهتماما كبيرا بعد انتخاب الرئيس الجديد عبد المجيد تبون والذي قدم نظرة تخص تنمية المناطق الهشة أو المهمشة والتي أطلق عليها مناطق الظل والتي استفادت من العديد من البرامج لتخرج للنور وترى ساكنتها ظروفا معيشية أفضل ،تلبي تطلعات سكانها وتجسد أولوية واهتمام الدولة بهاته المناطق.

الفرع الأول :مفهوم مناطق الظل

بالمفهوم الرسمي مناطق الظل هي البلديات وألاف القرى والأرياف ،التي تشترك في مشكلات غياب أساسيات أو ضروريات الحياة ،والنقص في التغطية بالكهرباء والغاز، وغياب الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب،وإنعدام الرعاية الصحية وبعد المراكز التعليمية،مع إنعدام التام لمراكز الترفيه.

-مناطق الظل هي تلك المناطق الواسعة التي تعيش على هامش التنمية،بدون مرافق بدون خدمات وبدون مقومات الحياة،وهي ليست منطقة بعينها ولاتقع في جهة واحدة دون أخرى بل هي مناطق منها ماهي بعيدة عن المدن الكبرى،ومنها ماهي في قلب المدن الكبرى وقريبة من المناطق الحضرية.

-مناطق الظل هي المناطق النائية والمعزولة والجبلية والمناطق المحيطة بالمدن .(التعليمة رقم 853-2020).[1]

اطلقت الكثير من المفاهيم والتعريفات إلا أنها إتفقت جميعا على أنها تلك المناطق المحرومة والبائسة التي تعاني من التخلف والفقر وغياب التنمية وإنتشار الفقر والبطالة وعدم وجود أبسط الأشياء من التزويد بالغاز والكهرباء وإنعدام الطرقات وإنتشار البيوت القصدرية والفوضوية فجاءت فكرة إنماء هاته المناطق من أجل إصلاح حال سكان هاته المناطق وتحقيق التنمية المطلوبة في جميع أقطار الوطن ،ودحظ التفاوت بين مناطق الوطن وذلك عبر عدت برامج استعجالية واستباقية لهاته المناطق.

[1] - سامي بسة ،وردة حنوش،**ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل** ،مجلة السياسة العالمية ،المجلد5،العددالخاص 01،الجزائر ،2021/05/30،ص 11.

الفرع الثاني :الخلفيات والعوامل المؤدية لظهور مناطق الظل

تعود أسباب ظهور مناطق الظل وبروزها بهذا العدد الهائل والكبير الى كونها أسباب تراكمية منذ الاستقلال الى يومنا هذا،تتحمل الدولة الجزء الأكبر منها لفشلها في تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة،وجزء يتحمله المجتمع المدني لكونه له المسؤولية القانونية في العمليات التنموية ،بدون أن نستثني المشاكل السياسية والإستقرار الأمني ،والتي تعد من الأسباب القوية التي وسعت من حجم المعانات وغياب التنمية،ويمكن أن نلخص هته الأسباب في النقاط التالية :[1]

-فشل نموذج بناء الدولة والنظام الاقتصادي الذي تم اتباعه منذ الاستقلال.

-الممارسات غير المقبولة التي كانت تستنزف المال العام على حساب المناطق المعزولة.

-عدم الاعتراف بالواقع واتباع سياسة الترقيع.

-الحرب الاهلية التي عانت منها الجزائر،والتي أفرزت نزوح ريفي بشكل كبير خاصة نحو المدن الكبرى.

-الفساد المتمثل في الممارسات الغير مقبولة من رشوة ومحسوبية وبيروقراطية .

-افتقاد الجماعات المحلية المنتخبة الى صلاحيات الكافية التي تجعل منها أداة فعلية وفعالة من أجل التنمية.

-ضعف الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية والجمعوية.

[1] - درويش حسين ،**واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر** ،مذكرة ماستر ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2022/2021،ص 42.

-اداء الجماعات المحلية ضعيف بإقرار من الحكومة مقارنة بالإمكانات المتاحة والمتوفرة.[1]

الفرع الثالث :المشاريع التنموية في مناطق الظل

قبل التطرق الى المشاريع وجب معرفة أنه تم أولا أحصاء المناطق وتدوينها واحصائها حيث نجد بان العدد بلغ 8.5 مليون نسمة في الجزائر،بعدد15300 منطقة يعيشون في مناطق الظل في بيئة مهمشة اقتصاديا واجتماعيا.[2]أي حولي 20% من عدد السكان خصص لهم 327.000 مشروع بميزانية قدرها 480 مليار دينار ،وقد تم وتحديد حاجيات كل منطقة وفق خصوصيتها، وقد تم تصنيف المناطق الى منطقتين :

-**الصنف الأول**: (مهم جدا) المناطق الغير مزودة بمياه الشرب،والغير موصولة بشبكات الكهرباء ،ومنعدمة التوصيل بالغاز والصرف الصحي والتي لا تتوفر على طرقات أو وسائل النقل.

-**الصنف الثاني** :(أقل اهمية من صنف الأول) المناطق التي لاتحتوي على مطاعم مدرسية ولا تتوفر فيها التدفئة في مدارسها والتي تعاني من الإكتضاظ وتنعدم فيها مرافق التسلية واللعب من ملاعب ومرافق رياضية .

بعد احصاء المناطق وتصنيفها أقرت الحكومة حزمة من البرامج التنموية تمثلت في مجموعة مشاريع تخص 13 قطاع فرعي هي كتالي :

1-فك العزلة بعدد مشاريع قدره 3216 مشروع بمبلغ 67.73 مليار دينار .

2-مياه الشرب بعدد مشاريع قدره2465 مشروع بغلاف مالي 30.66 مليار دينار .

[1] - عبد الحميد عثماني ،**مناطق الظل ...أين الخلل؟**،تاريخ النشر 2021/02/07،تاريخ التصفح 2025/05/01،على الساعة 13:40،على الرابط https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%84-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%84%D8%9F

[2] – توفيق عطا لله ،زوليخا عطا الله،**تحديات الأمن الإنساني وأليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل** ،مجلة السياسة العالمية،المجلد5،العدد 1، 2021 ،ص 133.

3-الصرف الصحي بعدد مشاريع 1737 مشروع وبمبلغ قدره24.69 مليار دينار.

4-ظروف التمدرس ب1436 مشروع وبغلاف قدره 11.49 مليار دينار.

5-الكهرباء ب 1352 مشروع ومبلغ مالي قدره 16.77 مليار دينار.

6-الغاز 998 مشروع بغلاف قدره 23.96 مليار دينار.

7-الانارة العمومية 963 مشروع بمبلغ قدره 4.75 مليار دينار.

8-الصحة الجوارية 364 مشروع بمبلغ 2.76 مليار دينار.

9-فضاءات الالعاب 356 مشروع بمبلغ 3.27 مليار دينار.

10-مخاطر الطبيعة 114 مشروع وبغلاف قدره 1.26 مليار دينار.

11-التغطية الامنية 66 مشروع بمبلغ قدر ب 0.63 مليار دينار .

12-النقل العمومي 41 مشروع بمبلغ 0.39 مليار دينار.

13-مكافحة زحف الرمال 3 مشاريع بمبلغ قدره 0.058 مليار دينار.[1]

قدرت المخصصات المالية بمبلغ قدره 188.42 مليار دينار كمشاريع تم تمويلها،وبمبلغ 19.85 مشاريع لا تتوفر على تمويل .

كانت برامج تنمية مناطق الظل ذات طابع إجتماعي وإقتصادي إستعجالي حيث جسدت الكثير من البرامج والمشاريع ،إلا أن أغلب المشاريع عرفت عدت مشاكل سواء في التمويل أو الإجراءات البيروقراطية أو لنقص الدراسة الجدية مما ولد فشل بعض المشاريع وعدم إنتهاء غيرها

[1] – حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020،مصالح الوزير الأول ،فيفري،2021، ص 53.-http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-17-02-2021-ar.html

وعدم تحقيق أهدافها من تنمية المناطق المهمشة ،كما لا ننسى ظهور الوباء العالمي كوفيد 19 الذي أوقف أغلب المشاريع وعجلة الإقتصاد العالمي ككل وجعل الأولوية هي الأمان الصحي مما جعل بعض المشاريع لا تستكمل أو تتوقف مما إنعكس على نسب الإنجاز وإنتهاء المشاريع ،برغم من كل هاته النقاط إلا أن مشاريع تنمية مناطق الظل بعثت الحياة في حاته المناطق وحققت بعض أهداف التنموية التي يرجوها المواطنين وسكان هاته المناطق .

المطلب الثاني :واقع الإستثمار في الجزائر

يعتبر الإستثمار عصب الإقتصاد وشريانه الرئيسي ،فهو تنمية رؤوس الأول وفتح الأفاق من أجل التنمية وتحسين ظروف المواطنين والدول ،لذا أوجدت له الدول والمنظمات عدت تعريفات إقتصادية وقانونية وحتى قوانين وبرامج مسيرة له من أجل إستغلاله أحسن إستغلال وفتح الأبواب أمام المستثمرين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ،سوف نعرج في مطلبنا على مفهومه وأنواعه وعلى أخر قانون إستثماري وأبرز نقاطه كما لاننسى أن نذكر بعض الإستثمارات التي سعت الحكومة على تجسيدها على أرض الواقع.

الفرع الأول :مفهوم الإستثمار وأنواعه

يوجد عدت تعريفات ومفاهيم سوف نذكر منها التعريف الإقتصادي للإستثمار على أنه "قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية التكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة"[1].أما رجال القانون فينظرون في كيفيات تنظيم تلك العملية،إلا أنه من العسير البحث عن تعريف للإستثمار مع الفصل بين العناصر الاقتصادية والعناصر القانونية التي يتشكل منها تعريف الاستثمار.[2]وعليه سوف نتعرض الى عملية الإستثمار في النقاط التالية:

[1] - عقبة علوي ،**ضمانات الإستثمار فيً التشرّيع الجزائري** ، مذكرة ماستر ،كلّة الحقوق والعلوم السياسية جامعة –محمّد خضر بسكرة– ، الجزائر ، 2019, ص 08.

[2] - عبد العزيز قادري ، **الإستثمارات الدولية –التحكيم التجاري الدولي– ضمان الإستثمارات** ، دار هومة ، الجزائر ، 2004 ، ص11.

1-المساهمة:يقدمها المستثمر نقديا أو عيانيا قد يكون يكون شخصا طبيعا أو معنويا وقد يكون المصدر خاصا أو عموميا .

2-نية الحصول على الربح : ان المستثمر يهدف خلال عملية الاستثمار على الحصول على أرباح وفوائد .

3-المجازفة أو المخاطرة: ان نية الحصول على أرباح لاتعني تحقيقها بالضرورة بإمكان كذالك الخسارة وليس الأرباح دوما .

4-عامل الزمن (المدة): ان المستثمر ينتظر بطبيعة الحال مدة كي يرى ثمرة استثماره ،فهو لايحقق الربح فورا بشكل عام ذلك لأن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة من عملية الإستثمار يستغرق وقت طويلا.[1]

يمكن أن نقسم الإستثمار إلى ثلاث أنواع هي :

أ-الإستثمار التجاري والإستثمار الصناعي.

ب-الإستثمار المباشر والإستثمار الغير مباشر.

ج-الإستثمار العام والإستثمار الخاص .

الفرع الثاني :قانون الإستثمار 22-18 في الجزائر

يعتبر القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 والمتعلق بالاستثمار، الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عملية الاستثمار في الجزائر. يهدف هذا القانون إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

[1] - عقبة علوي ،مرجع سابق ،ص 9.

أولا:مبادىء الإستثمار في ظل قانون رقم 22-18

كرس قانون الاستثمارالجديد 22-18 في الجزائر أهم مبادىء التي يقوم عليها الإستثمار من أجل القيام بوثبة إقتصادية في مرحلة حساسة ،ولعل أبرز المبادىء التي قام عليها هي :

1-مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات :ويقصد بها المساواة بين جميع المستثمرين حسب النصوص والقوانين سواءا كان محلي أو أجنبي والذي كان بموجب المرسوم التشريعي السابق رقم 93-12 الملغى حيث جاء فيه "يحظى الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الاجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار".[1]

وتجسدت الشفافية من خلال إطلاق منصة رقمية للمستثمر والشباك الوحيد الوطني الخاص بالمشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية ،وهو مانصت عليه المادة 23فقرة 1 من القانون رقم 22-18 جاء فيها "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة ،تسمح بتوفير كل المعلومات الازمة ،لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة".

2-مبدأحرية الإستثمار: تم تكريس مبدأ حرية الاستثمار لأول مرة في القانون رقم -10 90المتعلق بالنقد كالقرض المعدل و المتمم .كما أقره المرسوم التشريعي رقم 93-12 من خلال تقديسه للملكية الخاصة وفتح المجال أمام رأس المال الوطني والأجنبي لإنجاز الاستثمارات في مختلف المجالات.[2]

[1] - انظر المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12مؤرخ في 5 أكتوبر1993،يتعلق بترقية الاستثمار،ج ر عدد 64،الصادرة في 10أكتوبر 1993 ،ملغى.

[2] - أحمد تالي ، **النظام القانوني للأنشطة المنجمية في الجزائر**، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،الجزائر،2004،ص 03.

وفي هذا الاطار ولأول مرة تم النص في قانون الإستثمار 22-18 على الشخص المعني بحرية الاستثمار وهذا مانصت عليه المادة 3 في الفقرة الأولى "كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا مقيم أو غير مقيم ..."[1]

3-**تكريس ضمانة قانونية جديدة (حماية حقوق الملكية الفكرية)**: إن قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية تقوم . على تشجيع مستويات التجارة كالاستثمارات على اختلاف أنواعها وطنية كانت أو أجنبية ،وذلك من خلال العلاقة بين أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات

كما تعرف الملكية الفكرية بمفهومها التقليدي بأنها حق عيني يرد على شيء مادي سواء منقولا أو عقاريا ،إلا أن التطور الحديث سمح بظهور حقوق ذهمية أو فكرية.[2]

لأول مرة تم تكريس حقوق الملكية الفكرية حسب المادة9 من قانون إستثمار 22-18 ،إن السبب في تدخل المشرع الجزائري لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الإستثمار هو العلاقة بين هذه الحقوق وتدفق الاستثمار وزيادة التجارة،فكلما زادت مستويات حماية هذه الحقوق زاد نشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا ذلك زيادة التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر وتدفق التكنولوجيا.[3]

الفرع الثالث:أهم إيجابيات قانون الإستثمار 22-18 الجديد

عند تولي المستثمر وضع أي قانون يهم الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية يتبادل الى التفكير في محتواه والبعد المنتظر منه،منذ وضعه في شكل مشروع الى أن

[1] - أنظر المادة3 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 2022/08/24 يتعلق بالاستثمار، ج.ر عدد50لسنة 2022.

[2] - خواديجة سميحة حنان،الملكية الفكرية،محاضرة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ،جامعة الأخوة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،سنة 2022،ص4.

[3] – موازي عائشة،حماية حقوق الملكية الفكرية بين استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وأداة في التجارة الدولية،مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، المجلد 11،العدد2،جوان2020،ص103.

يصير في الجريدة الرسمية،وفي هذا الاطار سوف يتم التطرق الى أهم الإيجابيات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد.[1]

أولا: منصة المستثمر ورقمنة إيداع الملفات

تضمن القانون رقمنة إداع ومتابعة ملفات الاستثمار عبر منصة المستثمر ،حيث ساهمت في القضاء على الاجراءات البيروقراطية كما أتاحة معرفة معلومات حول العقارات الصناعية والملفات الاستثمارية ،كما ساهمت في ربح الكثير من الوقت من أجل تسوية الملفات وبدأ المشاريع ورقمنتها.

ثانيا: حق الامتياز و نقل أنشطة من الخارج

جاء حق إمتياز بتحفيزات وتسهيلات من أجل فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين وتجسيد المشاريع والبرامج بسهولة وفي وقت قصير،كما تضمن إمكانية نقل الأنشطة الجزئية أو الكلية من الخارج إلى الجزائر كما ضمن حرية استثمار للأجنبي دون وجود شريك جزائري لأول مرة .

ثالثا:استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارAAPI

تم في القانون الجديد استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث كانت سابقا تقدم خدمة الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمشاريع الاستثمارية عند شراء التجهيزات والعتاد الامر الذي قزم من دورها وحصره في زاوية ضيقة.[2]

[1] – سليماني صفية، أليات القانونية الادارية لترقية الاستثمار في الجزائر وفقا لقانون الاستثمار لسنة 2022،مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور–الجلفة–،الجزائر،المجلد 16،العدد01،مارس 2023،ص 1540.

[2] – العمودي الغالية،بن حيزية كلثوم،**مستجدات قانون الاستثمارفي ظل قانون 22–18**،مذكرة ماستر،تخصص قانون أعمال،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم سياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2023/2022،ص 66.

رابعا: تسهيل الاستثمار الأجنبي بدون قيود

كان في سابق قبل صدور هذا القانون تدخل صريح ومعلان من الدولة في المستثمرين الاجانب بحيث ،كانت تهدف إلى حد ما لفرض قيود التي تحد من قدرة المستثمر الأجنبي في التصرف في أملاكه وأمواله ،أو حتى في تقييد حريته في استغلال مشروعه مؤقتا أو نهائيا.[1]

حتى جاء قانون الاستثمار 22-18 ليساوي بين جميع المستثمرين سواء محليين أو أجانب في جميع المعاملات والامتيازات من أجل خلق بيئة تنافسية وجذب رؤوس الأموال وضخها فالإقتصاد الوطني وإعطائه دافعية ونشاط أكبر من أجل تطويره.

لقد أحدث قانون الاستثمار 22-18 واقعا جديدا ودفعة كبيرة فالاقتصاد الوطني وذلك من خلال تجسيد الكثير من المشاريع والشركات لدى المستثمرين ،ودخول الكثير من المستثمرين عدت مجالات اقتصادية وخلق عدت مصانع ناشئة في مختلف الميادين بالاضافة الى بروز بشكل لافت استثمارات ضخمة في قطاع الفلاحة وبالخصوص الصحراوية ،مما نتج عنه مشاريع زراعية كبرى أدت الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الفلاحية وتصديرها الى الخارج ضمن اتفاقيات تجارية مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين من مختلف البلدان لسهولة التعامل والشركات ولتسهيل الاعفاءات الضريبية نتيجة الاصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثالث : المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الناشئة في العالم من أهم مصادر الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بحرية الابتكار والإبداع،بفضلها تستطيع الدول تحقيق

[1] - EL-GAMAL Hosni, L'assurance des investissements étrangers dans les pays sous développés contre les risques non commerciaux – (Pays arabes) – thèse de doctorat, Fac. de Droit et des Sciences Economiques, Université de Paris I, 1970, p312.

نتائج أفضل و بسرعة أكبر من المؤسسات الكبرى التقليدية،حيث تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحويل الأفكار الى واقع إنتاجي يساهم في دفع عجلة التنمية.

الفرع الأول :مفهوم المؤسسات الناشئة

لايوجد تعريف واحد شامل مجمل بل يوجد عدت تعريفات بختلاف المفكرين ،حيث تعرف المؤسسة الناشئة startupاصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-upتتكون من جزأين"start" وهو مايشير إلى فكرة الانطلاق و"up" وهو مايشير لفكرة النمو القوي.[1]

ويعرفها الباحث Erice Reisبأنها تلك الدراسات التي تهدف الى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عليا من عدم التأكد.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة انطلقت من فكرة مشروع،بدأت فكرتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة, بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها.[3]

[1] – بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة** ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2،جامعة 20اوت، سكيكدة، الجزائر ،2018،ص 420.

[2] - Djelti mohamed, chouam bouchama, kourbali baghdad , Etat des Lieux Des incubateurs En Algerie Cas De L'incubateur de L'INTTIC D'oran, Revue Algeriennes D'economie Et Gestion , Université D'oran , 2016 ,Volume 9 , Numéro 1 , page 102-127.

[3]- بولشعور شريفة،مرجع سابق،ص17.

ان مصطلح المؤسسة الناشئة من منظور القانوني ظهر مؤخرا في الجزائر فكان بحاجة إلى وضع إطار قانوني يتناسب مع هيكلها الخاص، حيث تم الاشارة إليها لأول مرة في في قانون المالية 2020ثم جاء تنظيمها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 254/20المؤرخ في 27محرم عام1442 الموافق 2020/09/15 يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة' .

الفرع الثاني : خصائص وأهمية المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بعدت خصائص تجعلها مساهمة في الاقتصاد ،من ابتكار و التوسع الاقتصادي ،وهذا مايجعلها ذات أهمية بالغة في التوازن الاقتصادي سوف نتناولها في النقاط التالية:

أولا : خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم خصائصها، سنذكر مايلي:[1]

1- **حديثة العهد والتكوين:** معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أن تبدأ بأفكار مفترضة من صاحب المشروع.[2]فأغلب المؤسسات يافعة وفتية فإما النجاح والوصول لمؤسسة ناجحة أو الفشل وإغلاق أبوابها.

2- النمو التدريجي والمتزايد: تتصف المؤسسات الناشئة بصفة النمو السريع وانتاجية العالية مع الزيادة في المبيعات وتحقيق الارقام التجارية العالية تسمح لها بتحقيق أرباح مالية معتبرة

[1] - مصطفى بورنان، علي صولي، **الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة**، مجلة دفاتر إقتصادية،مجلد . 11 ، عدد 01 ،2020 ،ص 133 .

[2] – حسين يوسف، صديقي إسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 ،العدد01 ،2021 ،ص73.

بستمرار.أي هي مؤسسات قادرة على توليد ارباح كبيرة جدا مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الانسب لها.[1]

3-الإعتماد على التكنولوجيا : تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدةInnovative وإشباع لحاجيات السوق بطريقة ذكية وعصرية. حيث يعتمد بحثها على التكنولوجيا لغرض النمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت، ودعم حاضنات الأعمال[2].

4- **تكاليف منخفضة:** يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع ومفاجئ بعض الشيء.[3]

ثانيا أهمية المؤسسات الناشئة :

للمؤسسات الناشئة دور كبير في النهوض بالإقتصاد والزيادة في الناتج المحلي وخلق فرص شغل وتنمية الثرواة ورفع من مؤشرات النمو داخل البلد ،يمكن تلخص بعض النقاط الأهمية فيما يلي :

- توفير فرص العمل الحقيقة المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة
- الإبتكار في البحث والتطوير
- زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية
- نشر القيم الإيجابية في المجتمع

[1] - ميموني ياسين،بوقطاية سفيان ، بسويح منى ، **اشكالية خلق وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر** ،مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية ، 2021 ، ص.ص 12-20.

[2] - بلحاج حبيبة، **حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر**، التحفيزات وسبل التفعيل، في حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر اقتصاد مالية ،Ecofima ،جامعة 20 أوت ، 1955 ،سكيكدة، 2020، ، ص98.

[3] - مصطفى بورنان، علي صولي، المرجع نفسه، ص133.

– استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي.

الفرع الثالث: قرارات الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة

أعلنت الحكومة الجزائرية في 2022/10/03عن قرارات جديدة لتنفيذ استراتيجية دعمها للمؤسسات الناشئة وتتمثل في:[1]

– إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

– إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة.

– تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

– تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUBللمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك" إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

– تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

[1] - عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة**، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08 ،العدد 01،بشار،2021 ،ص 42.

– تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

–تكليف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

المبحث الثاني : المشاركة السياسية وأثرها على التنمية في الجزائر مابعد 2019.

ان واقع الساحة السياسية في الجزائر كان مختلف عن السابق بحكم ميلاد حراك شعبي بدأ يوم 22 فيفري 2019 مطالب بتغييرات كبرى على مستوى أعلى الهرم في السلطة ،حيث كانت له نتائج فيما بعد على المسار السياسي في البلاد وعلى واقع التنمية ككل ،حيث سوف نتناول دراسة واقع وأثار الأحزاب السياسية وبروز المجتمع المدني كشريك للحكومة دون نسيان التعديل الدستوري الذي تم سنة 2020 واعطائه الدور البارز للشباب في مختلف المجالات.

المطلب الأول :دور الأحزاب السياسية في الجزائر بعد 2019

كان الحراك الشعبي الخط الفاصل في المسار السياسي في البلاد وفرصة حقيقية للتغيير سواء للمواطنين أو الأحزاب السياسية من أجل إعادت التموضع وأخذ المبادرة ،إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك من خلال المشاركة الشعبية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وفشل الأحزاب في تعبئة المواطنين والحصول على أصواتهم ،لذا سوف نتناول مختلف المشاراكات السياسية بعد 2019 ودور الأحزاب وموضعها فيها.

الفرع الأول : المشاركة السياسية في مختلف العمليات الانتخابية في الجزائر

سوف نتناول دور النخب السياسية ومشاركاتها ونسب المشاركة الخاصة للمواطنين في كل استحقاق انتخابي فهي تعكس تأثير الأحزاب على المواطنين وبناء الوعي الحزبي والانتخابي للمواطنين وتظهر وجودها في الخارطة السياسية في البلاد.

1-**الانتخابات الرئاسية**:تناولت النخب السياسية الانتخابات الرئاسية على محمل الجد ،حيث كانت فرصة للتغيير ،والإنطلاقة الجديدة حيث أقرت أغلب الأحزاب على وجوب غحداث تعديلات جوهرية في نظام الإنتخاب والإشراف عليه من قبل سلطة مستقلة ،حيث تأسست السلطة المستقلة لمراقبة الإنتخابات ،وأقرت الانتخابات الرئاسية يوم 12 ديسمبر 2019 ،حيث بلغت نسبة المشاركة الاجمالية فيها 39.89 %،وقد أسفرت عن فوز المترشح الحر عبد المجيد تبون بنسبة 58.38%. كما أن نتائجها تعكس لنا الانقسام الحاد الذي شهده الشار ع الجزائري بين مؤيد ومعارض لفكرة الانتخابات في تلك المرحلة من جهة، من جهة أخرى درجة العزوف الانتخابي لدى الشعب الجزائري الذي لازال يمارس سياسية المقاطعة، وتدني مستوى المشاركة السياسية، الرغم من أن الشارع الجزائري يوم 22فيفري 2019خرج ما يقارب 24مليون مواطن يطالبون بالتغيير وهي النسبة التي تعادل الهيئة الناخبة المسجلة التي تغيبت نسبة كبيرة منها عن الموعد الانتخابي.[1]

2-**التعديلات الدستورية** :بعد تعهد الرئيس بإجراء تعديلات جوهرية في الدستور من أجل تكريس التشاركية والديمقراطية أكثر من أجل بناء جزائر جديدة ،حيث عين الرئيس للجنة من الخبراء في القانون من أجل صياغة الدستور قبل عرضه على البرلمان وعلى الإستفتاء الشعبي ،وهو مااعتبرته الأحزاب السياسية تهميش حقيقي في حقهم بحيث هم يمثلون شرائح بنسب مختلفة من

[1] – قندوز ،مبطوش،واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة،مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،الجزائر،2021،ص 78.

المجتمع وهو ماانعكس على نسبة التصويت في الاستفتاء حيث بلغت نسبة 23.72%،وهي نسبة قليلة نوعا ما في أمر يخص كافة المواطنين ألا وهو الدستور الذي يكفل الحقوق ويقر الواجبات ،وهو ماعكس مرة أخرى المقاطعة الأغلبية ورفضهم سياسات السلطة والمتمثلة هاته المرة في الاستفتاء الدستوري.

3-الانتخابات التشريعية : جرت الانتخابات التشريعية بموجب قانون الانتخابات الجديد الصادر في10مارس 2021 والذي تضمنت مواده بعض الوعود التي كانت السلطة قطعتها على نفسها، مثل تمكين الشباب والنساء من المشاركة السياسية ومحاربة المال الفاسد الذي طالما شوه العملية الانتخابية فقد نصت المادة 191على أن القوائم المتقدمة للانتخابات يتعين عليها مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء،وأن تخصص على الأقل نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة وأن يلون لثلث مرشحي القائمة على الأقل مستوى تعليمي جامعي،ما حدد هذا القانون المصادر المسموح بها لتمويل الحملة الانتخابية (المادة 87) [1].

كانت طريقة الانتخاب على شكل اقتراع نسبي على القائمة مما فتح تساوي الحظوظ أمام الجميع ،مما لوحظ في هاته التشريعيات هو ظهور قوائم الأحرار بكثرة حيث نافست الأحزاب وهو ماعكس مكانة ووضع الأحزاب في المجتمع حيث أصبح التمثيل الحزبي في أضعف حال له منذ الاستقلال وأصبحت الأحزاب مغيبة ومعاقبة بسبب رفض الشعب والمواطنين لهاته الأحزاب التي لم تساند وتدعم وتأطر الحراك الشعبي منذ البدابة إنما دخلت عند نجاح الحراك فقط في منظور الشعب والمواطنين ،حيث عرفت هاته الانتخابات أضعف نسبة للمشاركة حيث قدرت ب23.03% وهو مايفهم على أنه عزوف ومقاطعة كبرى للمشهد السياسي من قبل المواطنين وفشل الأحزاب فب التعبئة واستمالة أصوات الناخبين .

[1] - نفس المرجع السابق ،ص 80.

4-**الانتخابات المحلية:** كان قرار رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون، بإجراء انتخابات محلية مسبقة، بموجب مرسوم وقعه بتاريخ 29أوت 2021استدعى فيه الهيئة الناخبة، بمنزلة الآلية القانونية والتنظيمية التي يستند إليها لاستكمال وعوده التي أطلقها خلال حملته باستكمال المسار السياسي الذي تبناه والقاضي بإعادة بناء الجديدة الجديدة، بعد إجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ 12جوان .2021سبقه في ذلك حل البرلمان السابق. لذلك جاءت الانتخابات المحلية في ظل ظرفية خاصة وضمن رهانات أكثر من ملحة.[1]

كانت نسبة التصويت أفضل نسبيا من الانتخابات البرلمانية حيث بلغت النسبة 36.55% في انتخابات البلدية و34.76% في الانتخابات الولائية،فنسبة المشاركة لاتعكس تأثير الأحزاب أو وعي الناخبين بقدر ماتحكم الانتخابات المحلية أمور أخرى تتمثل في الجهة والعرش والقبلية وعلاقات القرابة وغيرها من المعايير التي توجه أصوات الناخبين .شاركت في هاته الانتخابات المحلية قرابة 40حزب سياسي ،لكن النتائج عكست أمرا أخر وواقع أخر حيث كانت عدد الأحزاب التي تحصلت على مقاعد محصورة ومحدودة جدا وباقي المناصب أخذها مترشحون أحرار وهو ما يوضح لنا حجم الأحزاب السياسية الحقيقية وأظهرت نمطا جديدا متناميا للسلوك الانتخابي الذي تجب قراءته بهدوء ورؤية، فقد استمرت ظاهرة العزوف الانتخابي بأكثر من مليون ورقة ملغاة مثل المناسبات الانتخابية السابقة ناهيك عن حجم امتناع قدر تقريبا ب % 60.

الفرع الثاني :تقييم الأحزاب السياسية في مختلف الإستحقاقات الانتخابية

من خلال كل المناسبات الانتخابية التي مرت بها البلاد بعد عام 2019،بدايتا من انتخابات الرئاسية مرورا بالانتخابات التشريعة والمحلية نجد هناك فراغ سياسي رهيب للأحزاب في الساحة السياسية من خلال نتائج انتخابات التي عكست عزوف كبير للمواطنين في اختيار وانتخاب من يمثلهم في مختلف المجالس وهذ يرجع لفقدان الثقة من طرف المواطنين من جهة ومن

[1] – زيتوني محمد،تقييم المشاركة السياسية في الجزائر ،مجلة المعيار،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،الجزائر،المجلد14،العدد02،ديسمبر2023،ص 349.

جهة أخرى ضعف الاحزاب وضعف حججها في استمالة أصوات الناخبين حيث أصبحت الأحزاب تعمل عملا موسميا ،في فترات الانتخابات فقط ثم تختفي عن الأنظار مما تسبب في فقدان الثقة وضعف التأثير في المواطنين وصعوبة التعبئة وجذب الأصوات.

يمكن إرجاع تقارب نسبة المشاركة السياسية للناخب الجزائري في المحليات والرئاسيات لأهمية الاستحقاقات ودورهما في حياة المواطن من احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر يوضح أنه برغم مرور أكثر من ربع قرن على التعددية الا أنها لم تثمر أكلها وظل المواطن الجزائري يشارك في الاستحقاقات بناء على الانتماءات التقليدية ومنفعته منها.وقد كفل الدستور كل الاجراءات من أجل نزاهة وسلامة الانتخابات من أجل اعطاء ضمانات للناخبين على أمانة أصواتهم وأنها تصل مستحقيها من جهة ومن جهة كفل حق الاحزاب في الرقابة حيث ، يمكن ملاحظة أن دور الأحزاب السياسية في المراقبة يكون أكثر خلال العملية التحضيرية للانتخابات وتفوض الأحزاب هذا الدور للمترشحين الذين زكتهم في باقي مراحل العملية الانتخابية.[1]

لقد وضعت ترسانة من القوانين التي تنظم العملية الانتخابية وتحمي من أي عملية اختراق أو تزوير ،لكن أهم فاعل فيها لم يعطى حقه ألا وهو الناخب الذي وجب استمالته من أجل التعبير عن صوته ورغبته مما يمنح تمثيلة أكثر في المجالس والهيئات ويعطي شرعية ومسؤولية أكبر لدى المنتخبين وتتيح إختيار الأفضل والأحسن والأقوم لا لشيء غير هذا من أجل دفع عجلة النمو والتنمية وتحقيق الرفاه والازدهار للمواطنين وتوفير حياة كريمة وفق ماينصه ويكفله الدستور.

[1] - قاسمي عز الدين، **الضمانات القانونية لحماية الحق في الانتخاب في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام،2014-2015،ص 101.

المطلب الثاني :واقع المجتمع المدني في الجزائر بعد 2019

اعتبر المجتمع المدني أهم وأكبر فاعل في الساحة السياسية في البلاد حيث كان محرك الحراك الشعبي ،واهم عامل في تغيير السلطة الحاكمة في البلاد مما منحه مكانة أكبر وهذا تجسد وتجلى من خلال تعديل دستور سنة 2020 حيث منحه مكانة ريادية ومقربة من الحكومات واعتباره ممثل الشعب الذي يستحق مكانة وواقع أفضل وهذا ماتجسد ميدانيا على أرض الواقع من خلال دسترته كمؤسسة استشارية .

الفرع الأول :مفهوم وخصائص المجتمع المدني

سوف نتطرق لتعريف المجتمع المدني وأهم الخصائص التي يجب أن تتوفر فيه من أجل أن نسميه مجتمع مدني .

أولا :تعريف المجتمع المدني :

نجد أن كلمة "مدني" في اللغة العربية مشتقة من "مدينة" أو "مدنية" أو "تمدن" وهي ضد الصحراوي و البدوي، وبالتالي المجتمع المدني نقيض للمجتمع الصحراوي، إلا أن هذا المعنى اللغوي للكلمة غير المقصود اصطلاحا.

أما اصطلاحا نجد "والزر" Walzer يعرف المجتمع المدني بوصفه: "ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي في اطاره يكون البشر شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي وكونيته، سواء كان جماعة أو نقابة أو قبيلة أو رابطة دين أو أخوة

أو ذكورة، أو أنوثة، انه ذلك المجال والاطار الذي يجتمع فيه الافراد من أجل تحقيق هدف واحد سام، ألا وهو حب الاجتماع الانساني.[1]

ويرى عبد الغفار شكر أن المجتمع المدني هو: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف.[2]

ان اختلفت تعريفات المجتمع المدني، الا أنه بإمكاننا تحديده في نهاية المطاف على أنه: "مجموعة من التنظيمات الموجودة في المجتمع (جمعيات، نقابات،...،) تعمل بانفصال نسبي عن الدولة ويتحدد هدفها من الديمقراطية والحد من سلطة الدولة القسرية في سبيل تحقيق المصلحة العامة".[3]

ثانيا :خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص يمكن ادراجها فيما يلي:

أ–الطوعية: أي خدمة الصالح العام بدون إكراه أو اجبار انما إختياريا .

ب– عدم الإنتماء الى السلطة الحاكمة: يقصد بها الاستقلالية التامة عن الدولة ،أي وجود علاقة تشارك وتنسيق وتشاور وليس علاقة اخضاع وتنفيذ للأوامر مباشرة.

ج–التنظيم:تخضع هيئات المجتمع المدني لقوانين ونصوص تنظيمية تحدد لها مجال عملها وتفرض عليها تنظيم هيكلي منظم من أجل ضمان سيرورتها واستقلاليتها وعدم خضوعها لأفراد دون غيرهم.

[1] - Michael Walzer,The civil society argument,The good life,New statesman and society,Vol 2,oct 1989,P28.

[2] - عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقرا طية**، سلسلة حوار ات القرن الجديد، دمشق، دار الفكر، 2003، ص 37.

[3] - امنة مخانشة، **المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع–واقع وأفاق**–، مجلة العلوم الانسانية، ع 44 ،ديسمبر 2015 ،ص 554.

د–خدمة الصالح العام :يعتبر الهدف الرئيسي وغاية الانشاء هو خدمة الصالح العام وعدم وجود مصالح شخصية أو مصالح ضيقة وذلك من خلال تقديم خدمات ومساعدات في مجالات مثلا رعاية المعاقين ،الطفولة المسعفة ،رعاية الايتام ،تطوير الثقافةوالرياضة، محو الامية .كل هاته المجالات هدفها الصالح العام .

هـ–عدم السعي الى السلطة:هدفها وتنظيمها يختلف عن الأحزاب السياسية بحيث لايوجد ضمن مفهومها او برامجها الوصول الى السلطة انما أعمال تطوعية فقط.

ن–الاعتماد على الاساليب السلمية:بحيث يحضر على اعضاء المجتمع المدني بأي شكل من الأشكال كل وسائل وأعمال العنف مهما كانت الأسباب والظروف ،فهي ملزمة بمبادىء الحوار والتضامن والشفافية ، وأي تنظيمات تخالف هذه المبادئ يستحيل ادراجها ضمن هيئات المجتمع المدني كونها بذلك تعارض أمن واستقرار المجتمع، وبالتالي تكون ضد الأهداف النبيلة والسامية التي يحملها المجتمع المدني على عاتقه.[1]

الفرع الثاني :علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

يكشف واقع التنظيمات المدنية وتفاعالتها مع الدولة في الجزائر أن عالقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر مطبوعة بطابع هيمنة الدولة القوية وصاحبة الإمكانيات والسلطة على المجتمع المدني الضعيف والمتشتت والمنقسم على ذاته والفاقد لامكانيات، وقد ساهم في تحديد تلك العالقة مجموعة من العوامل نذكر منها:[2]

–حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة حيث ظهر بعد التعددية الحزبية.

–قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني من حيث التنظيم والموارد المالية.

[1] - زبير غزالة، **المجتمع المدني في الجزائر** "الجمعيات نموذج "،مجلة التنمية البشرية، العدد 10 ،مارس 2018 ،ص ص 260-263.

[2] - منير مباركية، **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011 ،ص ص416-418.

-الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني حسب النصوص والضوابط.

-التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية من أجل ضبط تطورها وإبقائها خارج المجال السياسي.

-الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني جعلها تفرض نصوص وقوانين ضابطة ومقيدة للعمل المدني .

-طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي عرف تعددية في نهاية الثمانينات فقط وجعل الديمقراطية والتعددية وانفتاح هدفه لكن تدريجيا تحت رقابة السلطة.

-مجتمع مدني غير ديمقراطي في كثير من الأحيان وتوجد به انشقاقات واحتكار للمناصب والسعي للمكاسب الخاصة جعلت وجود رقابة الدولة أمر حتمي وشرعي .

-عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني والتشكيك في تنظيماتها ومراقبته بسمرار من أجل عدم تدخل أطراف خارجية في تمويله وقيادة إديولوجيته.

-انتشار المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومات من أجل فك قيود الرقابة والإستقلالية في القرارات والتوجهات لكن تحت غطاء وتمويل حكومي .

الفرع الثالث :العراقيل التي تواجه المجتمع المدني

تعرف تنظيمات المجتمع المدني صعوبات وعراقيل كبيرة من أجل نشاطها وعملها وحتى تأسيسها وذلك من خلال الرقابة والتشديد في عمليات التمويل وحتى قبول أفراد التنظيمات، هذا يعد نوع من المضايقات التي تحد من قدرات منظمات المجتمع المدني و من تقليص نشاطاتها،وعامة،يمكن تبيان اهم الصعوبات والمعوقات التي ظلت تواجهها منظمات المجتمع المدني في الجزائر:

-عدم وجود ثقافة سياسية حول المجتمع المدني في الاوساط الشعبية ، اذ ظل يتنكر الكثيرون لدوره باستمرار ،لأنهم لا يعرفون أهميته ودوره في الحياة العامة ، مما دفع السلطات في احيان كثيرة الى التشكيك في بعض نشاطاته ، وبالتالي التضييق عليه.

-ربط تنظيمات المجتمع المدني بشخصية معينة ، أي شخصية القائد ، و ضعف مبدأ التداول على القيادة في هذه التنظيمات وخاصة الأحزاب السياسية ،إن لم يكن انعدامها.

-الجري خلف المساعدات و العطايا التي تمنحها الدولة لهذه التنظيمات ، مما ادى الى تقديم المصالح الضيقة على حساب اهداف المنظمة و ادوارها.

-عدم وجود برامج واضحة لدى هذه التنظيمات ، و هيمنة الاعمال الارتجالية و المزاجية على قراراتها مع ضعف التنظيم و غياب الاحترافية عند الناشطين فيها ، مما جعلها عاجزة على مجابهة المشاكل التي تواجهها ، و القيام بالمهام الموكلة إليها وعلى أدوارها.

-عدم وجود شراكة حقيقية بين هذه المنظمات و السلطات العمومية، إما بسبب تكاسل هذه المنظمات في العمل الميداني ، من اجل الدخول في مفاوضات مع هذه السلطات ضمن شراكة مفيدة ،و بسبب عجز هذه المنظمات ، نتيجة لاحتكار السلطات الحاكمة لعملية الممارسة السياسية ، وصناعة القرارات و اصدار القوانين.[1]

-اما اكبر عائق ظلت تواجهه تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ، فهو خضوعها لسيطرة الدولة ، وذلك بقيام هذه الاخيرة بفرض إجراءات وقوانين تعقد و تصعب اولا عملية انشاء هذه المنظمات ، وتعقد و تصعب عملها المحدود ثانيا اذا انشئت . كما ظلت الدولة تقوم بالتغلغل داخل هذه المنظمات ،والسيطرة عليها ، بل اكثر من ذلك ظلت تقوم بخلق تنظيمات و جمعيات مصطنعة

[1]- بن يمينة شايب الذراع ، وضعية المؤسسات الديمقراطية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3،ص ص 189-190.

موازية نابعة من النظام و تابعة له. و هنا يمكن الإشارة الى ما كان يسمى بالمسيرات العفوية ، و تجميع الاشخاص المؤطرين لتمجيد النظام ، و الصراخ بحياة الرئيس و بقائه (لجان مساندة الرئيس بوتفليقة لعدة عهد ، وحتى العهدة الخامسة لأبريل ، 2019 والتي ألغيت بفضل قيام الحراك الشعبي في 22فبراير 2019).كما يمكن ذكر دور المنظمات الجماهيرية الكثيرة التابعة لحزب السلطة (جبهة التحرير الوطني).[1]

و لاشك ان هذه الممارسات الغريبة ، قد تركت تأثيرات سلبية على تنظيمات المجتمع المدني وعلى نشاطاتها ، حيث نجدها اما ممنوعة من النشاط ، او مقيدة بشكل كبير بمجموعة من القوانين و الضوابط.[2]

من خلال كل ماسبق يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر مزال فتي مقارنة بعمر الدولة والتجارب التي خاضها ،إلا أنه استفاد من دستور 2020 من خلال اعتباره مؤسسة استشارية رفيقة الحكومة في التنمية وأخذ المساحة والحيز من أجل التعبير ومشاركة في صنع القرارات والبناء ،إلا أن الطريق لايزال طويل من أجل الوصول إلى مجتمع مدني نموذجي في الجزائر وذلك لعدت اعتبارات .

المطلب الثالث :مكانة الشباب في دستور 2020

يعد التعديل الدستوري لسنة 2020 حتمية فرضتها الظروف الحرجة التي تعيشها الدولة الجزائرية سياسيا.أو ماتعلق منها بالتأثيرات الخارجية أو الداخلية وتداعيتها على مختلف الأصعدة،لذا سوف نتناول أهم تعديلات الدستور وتقييم المشاركة السياسية للشباب والهيئة الفتية المجلس الأعلى للشباب.

[1] - محمد مجدان ، **العملية الديمقراطية في الجزائر ، الأسباب والعوائق** ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر 3،مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر ، عدد05 ، 2014ص 64.

[2] - أحمد منيسي ، **آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، في أحمد منيسي (محرر) ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،2004ص 314.

الفرع الأول :دستور 2020 ظروف ظهوره وأهم نقاطه

أولا:ظروف ظهوره

جاء التعديل الدستوري نتيجة ظروف داخلية وخارجية ونتيجة وعد الرئيس الجمهورية بإحداث اصلاحات جذرية في قانون البلاد ،حيث أصبحت إصلاحات الدستور متعلقة بقدوم كل رئيس جمهورية جديد وهذا عبر الاصلاحات الجديدة التي حدثت كل مرة وفق اصلاحات ،فكلما انتخب رئيس الا وكنا على موعد مع تعديل دستوري جديد.

كما كان متوقع كانت أولى قرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية هي تعيين لجنة مكونة من أساتذة في القانون الدستوري أوكلت إليها مهمة اعداد مسودة الدستور الجديد ،علما بأن هذا الدستور جاء وسط ظروف سياسية خاصة ذدا مرت بها الجزائرأهمها الحراك الشعبي السلمي الذي أطاح بالرأيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة حيث دفعه الى الغاء ترشحه للعهدة الخامسة الذي كان أعلن ترشحه لها.[1]والملاحظ في للجنة اعداد مقترح الدستور غياب التخصصات الاخرى التي كان من المهم تواجدها ضمن اعضاء اللجنة من علوم سياسية واقتصادية واجتماعية او على الاقل كمستشارين لها كأن يؤخذ برأييها في الامر كقيمة مضافة تسمح بإعطاء رؤية اعمق للمجتمع الجزائري و بزوايا ومقاربات اشمل للوضع القائم تمكن من ايجاد حلول وتقديم اقتراحات ورؤى اعمق من الرؤية القانونية البحتة.[2]

بعد الإعداد مقترح الدستور تم تمريره على الإستفتاء الشعبي والبرلمان من أجل المصادقة عليه والعمل به واعطائه الشرعية الشعبية والقانونية .

[1] – محمد السبيطلي،حراك الجزائر:أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة.مركزالفيصل للدراسات الإسلامية مارس 2019.

[2] - علي سعدي،عبد الزهرة جبير،"الحراك الشعبي :دراسة نظرية في المفهوم والأسباب "مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،مجلد14،عدد02،2021 .

ثانيا :أهم المقترحات التي جاء بها

ابرز التعديلات الملموسة التي تناولها الدستور تمثلت فيما يلي :

-الغاء نظام الكوطة في اطار تمكين السياسي للمرأة والتمثيل الأنثوي في مختلف المجالس ،حيث تكونت لديها ارادة حقيقية مكانتها من لعب دور المرأة القيادية.[1]

-دعم وتشجيع الشباب في الخوض في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وضمان نسب لهم في كل مجلس وفق ماجاء في المادة الصريحة 73من الدستور.

-تعزيز الحقوق والحريات داخل المجتمع الجزائري مثل حماية الحياة الخاصة ،حرية الصحافة .

-تحديد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط مدة كل عهدة 5 سنوات.

-تشكيل محكمة دستورية مكان المجلس الدستوري من أجل شفافية واستقلالية أكبر.

-ضمان استقلالية القضاء ،ويقصد بها استقلال القضاة عضويا ووظيفيا وابعادهم عن أي سلطة حاكمة وجعلهم خاضعين فقط للقانون.[2]

-اقرار مجلس أعلى للشباب كهيئة استشارية ،ضمن المادة 214 من الدستور.

-ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية بجانب اللغة العربية.

الفرع الثاني :تقييم المشاركة السياسية للشباب

[1] - عصام نعمة اسماعيل، **النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي**،منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ص40.

[2] - السعيد برابح ،مولود بركات،**مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة2020**،مجلة ايليز للبحوث ودراسات ،المجلد 06،العدد 02، 2021،تصدر عن المركز الجامعي اليزي،ص 491.

تعتبر المشاركة السياسية أرقى الوسائل للتعبري عن المواطنة وأساس الديمقراطية؛ والمؤشر الفعلي لمبدأ سيادة الشعب والتعبير عن الإرادة الشعبية والجدير بالذكر، أن الشباب في الجزائر يمثل نسبة كبيرة من إجمالي السكان في النسيج الإجتماعي، واستنادا لذلك تبرز السياسات الموجهة لفئة الشباب كجيل تعول عليه الأنظمة لتقلد المسؤوليات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأكاديمية.[1]

وغالبا ماستعمل مصطلح التمكين لصالح الفئات التي عرفت تهميشا أو ضعفا في مجتمعاتهامن بينها المرأة الشباب .[2]

وجاء الحديث عن التمكين السياسي للشباب من خلال جعلهم هدفا رئيسيا في الكثير من الخطط والبرامج واشراكهم في العديد من الأنشطة والمناسبات ،فالتمكين السياسي للشباب يقصد به منحهم الفرصة في ممارسة السلطة والمشاركة في صنع القرار السياسي اضافة الى التمثيل في الهيئات والمؤسسات السياسية والادارية المختلفة.والذي يقصد به في الكثير من الأحيان المشاركة السياسية والتي نقصد بها المشاركة الفعلية بكل حرية في صنع القرار السياسي ،وبهذا المعنى تعد المشاركة السياسية احدى أوجه التمكين السياسي فهي لن تكون مالم يمكن الشباب من اتخاذ القرار وايجاد الخيارات .[3]فالتمكين السياسي للشباب يتطلب مجموعة من الاعتبارات أهمها:

-ان الشباب يصبح فاعلا مهما في العملية السياسية.

-احترام ما للشباب من الحقوق وحمايتها وتوضيح ماعليهم من واجبات عليهم تأديتها.

-فتح المجال الواسع امامهم للتمثيل واعطائهم الفرص وتوفير البيئة الملائمة لتحرير المبادرات.

[1] – رحماني بلقاسم،مالك عبد الرحمان،**تقييم المشاركة السياسية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020**،مذكرة ماستر،تخصص الدولة والمؤسسات،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم سياسية،جامعة مولاي طاهر،سعيدة،2021-2022،ص 50.

[2] - يوسف أزروال،التمكين السياسي للمرأة من الاصلاحات السياسية –قراءة في المؤشرات التطور ودلالات الممارسة ،مجلة الأبحاث،المجلد الأول،العدد الأول،جوان 2016.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية ،نيويورك،يناير 2013.

تكون مساهمة هذه الفئة في لحياة السياسية من خلال قنوات واطر عديدة منها :[1]

الإنتخابات ،الإنخراط في الأحزاب ،والمنظمات والنقابات،ومختلف التجمعات،الإعلام ،المساهمة في البرامج والسياسات الوطنية والمحلية .

ومن بين معوقات التمكين السياسي مايلي:

-هشاشة التنشئة السياسية

-ضعف الثقة بين المؤسسات السياسية والشباب

-غياب الاستقلالية في التفكير

-ضعف الثقافة السياسية لدى الشباب

-سيطرت النخب التقليدية الحاكمة

لاتقتصر المشاركة السياسية على التصويت أو الترشح فقط إنما هي مختلف عمليات المساهمة في الحياة السياسية من ابداء للرأي الى التسجيل في القوائم الانتخابية الى الإنخراط في مختلف الهيئات والمنظمات الى التصويت والترشح من أجل التأثير في الحياة السياسية للبلاد.

الفرع الثالث: المجلس الأعلى للشباب

عرفت الجزائر في مرحلة جديدة منذ الإعلان عن الموافقة الشعبية على مشروع تعديل الدستور في الفاتح نوفمبر 2020 ،هذا التعديل الدستوري الذي أقر ترجمة مجموعة من طموحات الشعب، الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والسياسية، وذلك بإحداث تغييرات عميقة مست شؤون الحياة العامة، التي طالب بها المجتمع في حراك 22 فيفري 2019.ولعل ابرز هاته المطالب

[1] - عائشة يدر،التمكين السياسي للشباب الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ،جامعة ورقلة،الجزائر،المجلد08،العدد01،ماي 2024،ص 70.

اشراك الشباب في تسيير البلاد وتطويرها واعتماد عليه في مختلف المجالات،ومنه استجابة السلطة من خلال خلق هيئة استشارية تضم الشباب من مختلف انحاء البلاد تحت مسمى المجلس الاعلى للشباب الذي سوف نتناول مفهومه ودوره .

-أولا:مفهوم المجلس الاعلى للشباب ومهامه

1-تعريف المجلس الأعلى للشباب :يعتبر المجلس الأعلى للشباب هيئة استشارية توضع لدى رئاسة الجمهورية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أول مرة أعلن عن تأسيسه كان في سنة 2017 ،بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 18 أفريل2017.[1] إلا أن هذه الهيئة لم تشكل رسميا إلا بعد صدور المرسوم رقم 21-416 المؤرخ في 27 أكتوبر 2021 ،الذي أوضح مهامه وتشكيله تنظيمه وسيره.[2]

وحسب ماجاء في الدستور خصوصا المادة 215 منه،على أن مهام المجلس تقديم الأراء والتوصيات والإقترحات التي من شأنها تحقيق الإزدهار في مختلف المجالات الثقافية والرياضية والاقتصادية وحتى المجال السياسي والدور الإجتماعي ،من خلال رفح الحس المدني والضمير الوطني وتحقيق تكافل وتضامن بين الشباب من أجل بناء الوطن وتحقيق مستقبل أفضل.

2-مهام المجلس الأعلى للشباب :من بين أهم المهام التي أقرها المرسوم 21-416 مايلي:

-المشاركة في تصميم ومتابعة وتقييم المخطط الوطني للشباب وكذا السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأجهزة العمومية المتعلقة بالشباب.

[1] - المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أبريل سنة 2017 ،المحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25 ، الصادر في 2رجب عام 1439 هـ الموافق ل 19 أبريل سنة 2017 ،ص 5.

[2] - المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20ربيع الاول عام 1443 الموافق ل 27 أكتوبر سنة 2021 ، المحدد مهام المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 ،الصادرة بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق ل 31 أكتوبر سنة 2021 ،ص 5.

-تشجيع روح المواطنة والتطوع والتزام الشباب تجاه المجتمع.

-ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى الشباب وتعزيز قدراتهم لتقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات العمومية.

-تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية وإشراكهم في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

-المساهمة في تنمية الحركة الجمعوية الشبانية وتعزيز قدراتها.

-المساهمة في تطوير وتحسين نوعية التربية والتعليم والتكوين لفائدة الشباب.

-المشاركة في ترقية التشغيل والمقاولاتية والإبتكار لدى الشباب.

-ترقية حركية الشباب وولوجهم للثقافة والرياضة والترفيه.

-تشجيع تطوير الاتصال والإعلام باتجاه الشباب وكذا البحث حول فئة الشباب.

-تشجيع التبادلات بين الشباب المقيم داخل الوطن وخارجه.

- تشجيع مساهمة الشباب في حماية البيئة والتنمية المستدامة.[1]

ثانيا : إنجازات وأعمال المجلس خلال هذه الفترة

لقد قام المجلس الأعلى للشباب بعد تنصيبه في 20جوان 2022 بعدت نشاطات ومبادرات وأعمال في إطار نشاطه الدائم ،حيث قام بتفعيل المهام المنوطة به من خلال إقامة

[1] - عقبوبي مولود،المجلس الأعلى للشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،كلية الحقوق جامعة غليزان،الجزائر،المجلد 07،العدد2022،01،ص800.

ندوات ودورات والمشاركة مختلف الفعاليات المتعلقة بالشباب على سبيل المثال اللقاء الوطني للشباب المعنون فضاءات الشباب رؤية تمكينية[1].

في 29 أكتوبر 2022 عقد المجلس ندوة افتراضية دولية بعنوان "مركزية الشباب في نهضة الامم"،في اطار المساهمة في الذاكرة الوطنية ومساهمة الشباب في ازدهار الوطن،نضمت بعدها ندوة علمية دولية افتراضية بتاريخ 19 نوفمبر 20222بإشراف رئيس المجلس الأعلى للشباب ورئيس مجلس الأمة ،وقد تناول الندوة ثلاث محاور هي المقاومة،التحرير ،البناء ،كانت ندوة ناجحة على جميع الأصعدة ،الاعلان عن المبادرة التطوعية يوم 05ديسمبر 2022 وذلك في ولاية برج بوعريريج تمثلت في عملية تشجير كبرى بالولاية ،شاركت فيه مختلف فعاليات المجتمع المدني والعسكري،بشعار المساهمة الشبابية في التنمية البيئية والتنمية المستدامة.

وفي اطار المشاركات الدولية شارك ممثلي المجلس الأعلى للشباب في عدت تظاهرات قارية وعالمية من أجل اسماع صوت شباب الجزائر ،وضمن فعاليات المجلس نظم المجلس حفل استقبال لأبناء الجالية الوطنية بالخارج بتاريخ 05جويلية 2023 في اطار احياء الذكرى 61 لعيدي الاستقلال والشباب.[2]

وضمن النشاطات وفعاليات المجلس التي تندرج ضمن مهامه، نجد أن المجلس يعمل جاهدا على تفعيل دور المجلس ومن خلال أداء الدور المنوط به، وذلك لتحقيق السياسة العامة الشبابية وتبني المبادرات الشبابية، وهذا ما لمسناه من خلال مختلف الفعاليات التي قام بها إلى الأن، أما

[1] - شبلي عبد الرحمان، منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب الخلفيات والأليات، اللقاء الوطني: فضاءات الشباب رؤية تمكينية، الجزائر، ديسمبر 2022.

[2] – كبداني هبة،فاسي عبد الله،المجلس الأعلى للشباب كهيئة استشارية،مجلة القانون والمجتمع،جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر،المجلد 12،العدد 01، 2024،ص 163.

فيما يخص دوره الاستشاري فلا يمكننا الجزم بهذا الأخير؛ لأن التوصيات التي ترفع لرئيس الجمهورية تكون في التقرير السنوي لنهاية السنة ، ومن ثمة لا تزال في طور الإنجاز.[1]

تعد مشاركة الشباب في الساحة السياسية أمرا ضروري وحاجة ملحة لأنهم يمثلون أكبر شريحة من المجتمع الجزائري وبفضلهم يتحقق التغيير وتنشأ التنمية الفعلية في مختلف المجالات ،ففي الجزائر عرفت فترة مابعد 2019 التفاتة الدولة حول هاته الشريحة من أجل دمجها واستثمار فيها واشراكها في صنع القرار وتشكيل مختلف المجالس ،وقد تجسد هذا الشيء فعليا بصدور دستور 2020 الذي أقر بضرورة اشراك الشباب في مختلف الهيئات والتنظيمات من أجل انصهارهم ودمجهم في العمل السياسي والإجتماعي الجمعوي من أجل مساهمتهم في تنمية وتطور البلاد.

[1] - نفس المرجع ،ص 165.

خلاصة الفصل :

عرفت الجزائر مابعد سنة2019 عدت إصلاحات كبرى في مختلف المجالات سواء الإقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية ،من أجل مجابهة التحديات الكبرى في الإقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية ،حيث بعثت الكثير من المشاريع في مناطق مايعرف بمناطق الظل التي نعاني من نقص التنمية من أجل بناء بنية تحتية قوية وحقيقية ،من أجل تحقيق توازن جهوي فعلي في مختلف أنحاء الجزائر ،كما أولت الحكومات المتعاقبة أولوية كبرى للإقتصاد من أجل تحقيق قفزة نوعية في طريق دخول منزلة الإقتصادات الناشئة وذلك من خلال إعطاء تحفيزات استثمارية وضريبية كبرى من أجل استقطاب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية ،وبعث الكثير من المؤسسات الناشئة للشباب ومرافقتها بتوفير كامل التسهيلات والمساعدات لخلق الثروة والزيادة في الدخل القومي،كل هاته الاصلاحات لم تستثني الجانب السياسي الذي أصبح ورشة اصلاحات حقيقية،بمحاربة كل أشكال الفساد وفصل المال الفاسد عن الساسة والسياسيين وفق ضوابط قانونية بإصدار دستور سنة 2020 الذي حاول معالجة كل الإختلالات والنقائص واشراك المجتمع المدني في الحياة السياسية كهيئة استشارية مرافقة لكل مشاريع التنموية واعطاء الشباب مجالا أكبر في ولوج لمختلف الاستحقاقات والمجالس إدراكًا لأهمية هذه العوامل في تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة،كل هاته الاصلاحات والمشاريع يمكن القول بانها لم تنجح فعليا لأن صادرا ت الجزائر من المحروقات لازالت تقارب 90%،أي مزال الإقتصاد ريعي .

الخاتمة

خاتمة:

في ختام بحثنا المتواضع يمكن القول من خلال دراستنا بأن واقع التنمية في الجزائر مابعد 2019 قد شهد تطورا ملحوظا من خلال البرامج التنموية،حيث ركزت على معالجة الإختلالات الهيكلية المزمنة من فساد وبيروقراطية والسعي إلى تنويع مصادر الثروة الوطنية خارج قطاع المحروقات من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وترشيد الدعم الإجتماعي بإضافة الى السعي الى إكتساب التكنولوجيا وبعث الإقتصاد الرقمي .

على الرغم من الطموحات الكبيرة والمبالغ المالية المرصودة لهاته البرامج إلا أن تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع يظل رهان صعب التحقق بسبب عدم توفير البيئة المؤسسية والقانونية المستقرة والشفافة،لذا وجب وضع ألية رقابة قبلية وبعدية صارمة من أجل ضمان نجاح المشاريع ومتابعتها خلال فترات زمنية متوسطة ،كانت أغلب البرامج التنموية في الجزائر منذ الإستقلال برامج من الناحية الشكل و الأهداف مشاريعا واعدة لكن الإشكال الأكبر كان تقييم ومتابعة نتائج كل برنامج قبل البداية في البرنامج الذي يليه ،حيث لم تكن هناك فترات زمنية لدراسة ومتابعة إنما برامج متتابعة سواء ثلاثية أو رباعية أو حتى خماسية ،بعد سنة 2019 ظهرت أليات رقابية صارمة تتابع تدفقات المال العام من أجل حمايته وترشيد إنفاقه بتباع سياسات تقشف صارمة من أجل إعادة ضبط متطلبات الإقتصاد الجزائري وإعطاء الأولويات في البرامج والمشاريع،إلا أن هاته الفترة كانت مؤقتة لسنوات معدودة وعادت نفس السلوكيات والممارسات السابقة وظلت البرامج والمشاريع بدون رقابة وتقييم حقيقي يضمن تنمية حقيقية وفعلية.

إن أكبر تحدي في المستقبل هو ضمان إستمرار هاته الإصلاحات وربطها ببعضها البعض ومتابعتها وتقييمها بشكل دوري لتصحيح مسارها من أجل بناء إقتصادي وإجتماعي أكثر إزدهارا وإستدامة للأجيال القادمة ومن أجل الخروج من رحمة الإقتصاد الريعي الزائل بخلافته بإقتصاد دائم متنوع يساهم في تطوير و تنمية البلاد.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا:القوانين والتقارير الرسمية

1- المادة3 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 2022/08/24 يتعلق بالاستثمار، ج.ر عدد50لسنة 2022.

2- المادة 10 من الأمر رقم74-68 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 المؤرخ في 26 جوان 1974 ،الجريدة الرسمية.العدد 52 الصادرة في 1974/06/28 .

3- المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12مؤرخ في 5 أكتوبر1993،يتعلق بترقية الاستثمار،ج ر عدد 64،الصادرة في 10أكتوبر 1993 ،ملغى.

4- المرسوم الرئاسي رقم 17-142 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أبريل سنة 2017 ،المحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25 ، الصادر في 2رجب عام 1439 هـ الموافق ل 19 أبريل سنة 2017 .

5- المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20ربيع الاول عام 1443 الموافق ل 27 أكتوبر سنة 2021 ، المحدد مهام المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 ،الصادرة بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق ل 31 أكتوبر سنة 2021 .

6-الجمعية العامة لأمم المتحدة، قرار رقم 128/41 المؤرخ في 4كانون الأول/ ديسمبر1986.

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 ،إيقون للخدمات المطبعية، الأردن،2002

8- جبهة التحرير الوطني ،التقرير العام لمخطط الخماسي الأول 1980-1984 .وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

9- جبهة التحرير الوطني،المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):التقرير العام ،وزارة التخطيط،جانفي 1985

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية ،نيويورك،يناير 2013.

ثانيا–الكتب :

1- أحمد منيسي ، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، في أحمد منيسي (محرر) ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،2004.

2- أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ،دط،مصر:جامعة الإسكندرية ،د ت ن ،2000.

3- إسماعيل قيرة وعلي غربي ، في سوسيولوجيا التنمية، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2001.

4- السيد الحسيني ، التنمية والتخلف :دراسة تاريخية بنائية ، القاهرة:دار المعارف،1982.

5- براهيم مُحَمَّد الدعمة، التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، دط، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع ،2015.

6- حسن بركة،أبعاد الأزمة في الجزائر :المنطلقات الانعكاسية،النتائج.الجزائر:شركة دار الأمة ،1997 .

7- خالد عطاالله،السياسات العامة من التخطيط والتنفيذ :الجزائر نموذجا الطبعة 1عمان:دار حامد للنشر ،2018 .

8- دوجلاس موسشيت ، ترجمة بهاء شاهين مبادىء التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ،2000 .

9- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط ،1الأردن: دار دجلة، ،2008 .

10- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1991.

11- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال و الواقع، د.ط، جامعة حلوان، مصر: مركز النشر و التوزيع الكتاب الجامعي، ،2001.

12- عاطف السيد ،دراسات في التنمية الإقتصادية ،د ط،السعودية :دار المجمع العلمي ،1978

13- عبد القادر مُحَّد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م.

14- عبد الهادي الجوهري،المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية .القاهرة :مكتبة نهضة الشروق،1980 .

15- عدلي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.

16- عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي،منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان.

17- عفاف عبد العليم ناصر,التنمية الثقافية و التغير الثقافي, الإسكندرية.دار المعرفة الجامعية, 1995.

18- علي العطار ، التنمية الإقتصادية والبشرية ،ط1،لبنان :دار العلوم العربية للطباعة والنشر ،2002.

19- علي حاتم القريشي ،اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، (بغداد، الطبعة الأولى ،)2017.

20- علي خليفة الكواري، "نحو منهج أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المجلد ،5العدد ،49مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت، ،1983.

21- فؤاد غضبان ،التنمية المحلية ،ممارسات وفاعلون.عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع.ط2015/1.

22- مجموعة من المفكرين, التنمية الثقافية تجارب إقليمية , ت, سليم مكسور, بيروت , المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1983.

23- مُحَّد أحمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ،القاهرة،1985.

24- مُحَّد السبيطلي،حراك الجزائر:أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة.مركزالفيصل للدراسات الإسلامية مارس 2019

25- مُحَّد بلقاسم حسن بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية (تشريح وضعية).الجزائر،مطبعة دحلب ،1993 .

26- مُحَّد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،الجزء 1،بن عكنون :ديوان المطبوعات الجامعية ،1999.

27- مُحَّد صلاح بسيوني ،التحديات الاجتماعية لتحقيق التنمية :دراسة مقارنة على النموذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية ،الاسكندرية،1977.

28- محمود الكردي ، دراسات في التنمية والتخلف، القاهرة:دار الكتاب للطباعة والنشر ،1979.

29- مدحت القريشي ،التنمية الإقتصادية :نظريات وسياسات وموضوعات ،ط1،الأردن:دار كنوز المعرفة ،2015 .

30- مدني بن شهرة ،الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية).الطبعةالأولى،د.م.ن:دار حامد ،2009

31- موسى اللوزي ،التنمية الادارية :مفاهيم الأسس ،تطبيقات ،ط1،عمان :دار وائل ،2000.

32- ناصر دادي عبدون ،إقتصاد المؤسسات ،الجزائر،دار المحمدية،العاصمة ،الطبعة.1998 .

33- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العلم الحديث .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

34- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعات العالم الثالث، د.ط، بيروت: دار االنهضة العربية لطباعة و النشر، ،1981.

35- يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، ط1،بيروت (لبنان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث1985م.

36-علي لطفي ،التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية ،د ط،مصر:مكتبة عين الشمس ،1985.

37-مُحَمَّد عبد العزيز ربيع ،التنمية المجتمعية المستدامة :نظرية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة ،عمان :دار اليازوري،2015 .

38-نصر مُحَمَّد عارف ،نظريات التنمية السياسية المعاصرة ،دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ،د.ط،القاهرة :دار القارىء العربي ،1981.

ثالثا–الأطروحات والرسائل :

1- أحمد تالي ، النظام القانوني للأنشطة المنجمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،الجزائر،2004 .

02- العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر جامعة فرحات عباس (سطيف)،2010_2011 .

03- العمودي الغالية،بن حيزية كلثوم،مستجدات قانون الاستثمارفي ظل قانون 22-18،مذكرة ماستر،تخصص قانون أعمال،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم سياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2023/2022 .

04- برنو نور الهدى، دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة أنموذجا (2012 ،2017)أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،2021.

05- بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو ،2003-2014،أطروحة دكتوراه،علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2014.

06- بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو ،2003-2014أطروحة دكتوراه .علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2014.

07- جمات وسيلة ،تحليل برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019،أطروحة دكتوراه علوم ،تخصص التحليل الإقتصادي ،قسم العلوم إقتصادية،كلية العلوم إقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،2022 /2023 .

08- حميدة محجوبي ،معوقات التنمية المحلية في الجزائر ،ماستر في العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،كلية الحقوق والعلوم سياسية ،قسم العلوم سياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2019.

09- درويش حسين ،واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر ،مذكرة ماستر ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2022/2021 .

10- رحماني بلقاسم،مالك عبد الرحمان،تقييم المشاركة السياسية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020،مذكرة ماستر،تخصص الدولة والمؤسسات،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم سياسية،جامعة مولاي طاهر،سعيدة،2021-2022 .

11- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية (1970 – 2010) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2012 – 2013 .

12- سعاد شليغم،"البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر"،رسالة دكتوراه،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر 3،2016

13- سعدون بوكابوس، "الاقتصاد الجزائري محاولين من أجل التنمية 1962-1990،1989-2005 " أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،جانفي 1999 .

14- عبد الله بالوناس ،"الإقتصاد الجزائري:الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف السياسة الإقتصادية "،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر3،2005 .

15- عقبة علوي ،ضمانات الإستثمار فيِّ التشرّيع الجزائري ، مذكرة ماستر ، كلّية الحقوق والعلوم السياسية جامعة -مُحَّد خُضر بسكرة- ، الجزائر ، 2019 .

16- عيسى الزاوي ،"أثار الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية :دراسة حالة الجزائر "،رسالة ماجيستر(غير منشورة).جامعة الجزائر،كلية العلوم إقتصادية ،تخصص مالية ونقود ،2009 .

17- فارس رشيد البياتي،التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد ،عمان:كلية الإدارة والإقتصاد،2008.

18- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوا ره في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، 2012م.

19- قاسمي عز الدين، الضمانات القانونية لحماية الحق في الانتخاب في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام،2014-2015 .

20- كبداني هبة،فاسي عبد الله،المجلس الأعلى للشباب كهيئة استشارية،مجلة القانون والمجتمع،جامعة طاهري مُحَّد بشار،الجزائر،المجلد 12،العدد 01، 2024 .

21- مسعود دروسي،"سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الصناعي بولاية البليدة للفترة (1980-1994)"،رسالة ماجيستر،معهد العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،1995-1996.

22-مُحَّد بودواية ،"دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2001-2014)،المفاضلة بين مدخل الطلب ومدخل العرض"،رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2018 .

رابعا–المقالات والمجلات:

01- السعيد برابح ،مولود بركات،مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة2020،مجلة ايليز للبحوث ودراسات ،المجلد 06،العدد 02، 2021،تصدر عن المركز الجامعي اليزي.

02- احمد صالح التويجري،مقالات في التنمية ،ط1، السعودية:التهامة،1986.

03- امنة مخانشة، المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع–واقع وأفاق–، مجلة العلوم الانسانية، ع 44 ،ديسمبر 2015 .

04- بشير مصطفى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ،مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد ، 203 ، 2004 .

05- بلحاج حبيبة، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر، التحفيزات وسبل التفعيل، في حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر اقتصاد مالية ،Ecofima ،جامعة 20 أوت ، 1955 ،سكيكدة، ،2020 .

06- بن يمينة شايب الذراع ، وضعية المؤسسات الديمقراطية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3.

07- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة ، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2،جامعة 20اوت، سكيكدة، الجزائر ،2018 .

08- توفيق عطا لله ،زوليخا عطا الله،تحديات الأمن الإنساني وأليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل ،مجلة السياسة العالمية،المجلد5،العدد 1، 2021 .

09- جهيدة ركاش "السياسات الإقتصادية في الجزائر" تنظيم سياسي وإداري ،السنة الثالثة ليسانس ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،2018-2019 .

10- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 ،العدد01 ،2021 .

11- حواس أمين، المعجزات الآسيوية بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى .مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الرابع،2013.

12- خميس خليل، "الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .العدد 05، ديسمبر 2016 .

13- رابح كعباش ،سوسيولوجيا التنمية ،قسنطينة :جامعة منتوري ،2007.

14- زبير غزالة، المجتمع المدني في الجزائر "الجمعيات نموذج "،مجلة التنمية البشرية، العدد 10 ،مارس 2018

15- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 27،كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر ،2010 .

16- زموري زينب،"ماهية التنمية الثقافية دراسة تحليلية "،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،العدد 14،مارس 2014 .

17- زيتوني مُحَّد،تقييم المشاركة السياسية في الجزائر ،مجلة المعيار،جامعة مُحَّد بوضياف،مسيلة،الجزائر،المجلد14،العدد02،ديسمبر2023 .

18- سامي بسة ،وردة حنوش،ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل ،مجلة السياسة العالمية ،المجلد5،العددالخاص 01،الجزائر ،2021/05/30 .

19- سعد الدين عبد الجبار، وشتاتحة عمر، "التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث،2016.

20- سليماني صفية، أليات القانونية الادارية لترقية الاستثمار في الجزائر وفقا لقانون الاستثمار لسنة 2022،مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور-الجلفة-،الجزائر،المجلد 16،العدد01،مارس 2023 .

21- سمير أبو ضيف أحمد ،ثقافة المشاركة :دراسة في التنمية السياسية ،دط،القاهرة :دار النهضة العربية ،2007.

22- شراف عقون ،"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) "،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة :جامعة جيجل ،عدد خاص ،المجلد رقم 2،أفريل 2018 .

23- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية. ، المجلد : 6،العدد 1.

24- طارق قندوز و آخرون، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014في مواجهة الفقر، البطالة و التضخم، دراسات إنسانية و اجتماعية، المجلد 6،العدد 7 ،جانفي 2017 .

25- عائشة يدر،التمكين السياسي للشباب الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ،جامعة ورقلة،الجزائر،المجلد08،العدد01،ماي 2024 .

26- عبد الله عبد الدايم , دراسة الثقافة من الوطن العربي,مجلة الفكر العربي، العدد الثالث ،الطبعة الاولى,1978.

27- عبد الحفيظ يحياوي،"البرامج الإقتصادية التنموية وتطوير سياسة الإنفاق العام في الجزائر –دراسة للفترة (2000-2017)".مجلة الحقوق والعلوم إنسانية .دراسات إقتصادية ،جامعة زيان عاشور ،جلفة،عدد31.

28- عبد العزيز قادري ، الإستثمارات الدولية -التحكيم التجاري الدولي– ضمان الإستثمارات ، دار هومة ، الجزائر ، 2004 .

29- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقرا طية، سلسلة حوار ات القرن الجديد، دمشق، دار الفكر، 2003 .

30- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 08 ،العدد 01،بشار،2021 .

31- عز الدين ذياب ، التنمية السياسية في الوطن العربي :الضرورات والصعوبات ،مجلة الفكر السياسي،المجلد06،العدد22،سبتمبر2005.

32- عقبوبي مولود،المجلس الأعلى للشباب كصيغة للمشاركة المجتمعية لصناعة القرار بالجزائر،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،كلية الحقوق جامعة غليزان،الجزائر،المجلد 07،العدد01، 2022 .

33- علي سعدي،عبد الزهرة جبير،"الحراك الشعبي :دراسة نظرية في المفهوم والأسباب "مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،مجلد14،عدد 02 ،2021 .

34- قندوز ،مبطوش،واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة،مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،الجزائر،2021 .

35- كاظم علي مهدي ،التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003 ،مجلة الدراسات الدولية ،العدد56،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية.

36- مُحَّد الدوري،عقبات في وجه التنمية ، مجلة التنمية، 1980 .

37- مُحَّد سعيد السماك ،"قياس التبعية الإقتصادية للوطن العربي "،مجلة المستقبل العربي ،عدد 9،سبتمبر 1986.

38- مُحَّد مجدان ، العملية الديمقراطية في الجزائر ، الأسباب والعوائق ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر 3،مخبر الدراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر ، عدد05 ،2014 .

39- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها ،(م. س)،2017.

40- مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصالحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة2001-2016،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:6،جوان 2017 .

41- مصطفى بورنان، علي صولي، الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر إقتصادية،مجلد . 11 ، عدد 01 ،2020 .

42- منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

43- موازي عائشة،حماية حقوق الملكية الفكرية بين استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وأداة في التجارة الدولية،مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، المجلد 11،العدد2،جوان2020 .

44- ميموني ياسين،بوقطاية سفيان ، بسويح منى ، اشكالية خلق وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر ،مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية ، 2021 .

45- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (- 2010) 2000مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد13، ،جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر ،2012 .

46- يوسف أزروال،التمكين السياسي للمرأةمن الاصلاحات السياسية –قراءة في المؤشرات التطور ودلالات الممارسة ،مجلة الأبحاث،المجلد الأول،العدد الأول،جوان 2016 .

47- يوسف عبد العزيز،"برنامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية وأثارها على الدول النامية"،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد27،العدد02،2005.

خامسا–ملتقيات وندوات :

01- أعمال المؤتمر الدولي الثاني من 25-1994/01/27 ،تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت1998 .

02- خواديجة سميحة حنان،الملكية الفكرية،محاضرة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ،جامعة الأخوة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،سنة 2022 .

03- شبلي عبد الرحمان، منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب الخلفيات والأليات، اللقاء الوطني: فضاءات الشباب رؤية تمكينية، الجزائر، ديسمبر 2022.

04- فريدة لرقط ،ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة ،مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق) معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي برج بوعريريج، يوم 14 و15 أفريل2008.

سادسا–المواقع:

01- حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020،مصالح الوزير الأول ،فيفري،2021، ص 53.

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-17-02-2021-ar.html

02- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح ندوة الحكومة والولاة،الجزائر الأحد 25 جوان 2006،متوفر على www.el-mouradia.dz أطلع عليه يوم 2025/04/28 .

03- صباح نعوش ،"إعادة جدولة الديون الخارجية ". Aljazeera.net .تمت زيارة الموقع في 27 أفريل 2025 على الساعة 22:00 .

04- عبد الحميد عثماني ،مناطق الظل ...أين الخلل؟،تاريخ النشر 2021/02/07،تاريخ التصفح 2025/05/01،على الساعة 13:40،على الرابط

https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%84-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%84%D8%9F

05- علي بن مُحَمَّد الخشبان, هل تغيب التنمية الثقافية من واقعنا الاجتماعي

http://www.alriyadh.com/2008/05/26/article345461.html

06-موقع الإبتكار الإجتماعي ،مقال الكتروني بعنوان ، التنمية الثقافية مقدمة للتنمية المستدامة،

https://innovationhub.social/articles/altnmyt-althqafyt-mqdmt-lltnmyt-almstdamt

سابعا–المراجع باللغة أجنبية

1 - **A**.P.Thirwall.,Growth & Development,6Ed, Macmillan press ltd,1999.

2- **B**anque d'Algérie, Exposé du programme économique et financier soutenu par un accord deconfirmation avec le FMI, 1994.

3- **D**jelti mohamed, chouam bouchama, kourbali baghdad , Etat des Lieux Des incubateurs En Algerie Cas De L'incubateur de L'INTTIC D'oran, Revue Algeriennes D'economie Et Gestion , Université D'oran , 2016 ,Volume 9 , Numéro 1.

4- **E**dgar owens the future of freedom in the development world :economie development and politival reform،new york :Pergamon press ،1987 ،P 18.

5- **E**L-GAMAL Hosni, L’assurance des investissements étrangers dans les pays sous développés contre les risques non commerciaux – (Pays arabes) – thèse de doctorat, Fac. de Droit et des Sciences Economiques, Université de Paris I, 1970.

6- **F**.Perrox.,L'economie du xx siecle,Paris, Presse Uni de France,1969.

7- **H**ocine Benissad ,Algerie restructuration et reformes economique (1993-1997),edition OPU,Alger,1994.

8-**I**zabelle Ortiz, politiques social, Newyork: Nations Unis DZSA, 2007.

9- **L**ucas Diblasio Brochard, Le Developpement Durable enjeux de definition et de Mesurabilité, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université de quebec a montréal, 2011.

10- **M**ichael Walzer,The civil society argument,The good life,New statesman and society,Vol 2,oct 1989.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : التدقيق المفاهيمي ونظري لسياسات التنموية.....**08**

المبحث الأول : الأطار النظري والمعرفي للتنمية.....08

المطلب الأول : مفهوم ونشأة التنمية 08

المطلب الثاني: نظريات التنمية 14

المطلب الثالث: شروط و أهداف تحقيق التنمية.....19

المبحث الثاني : مجالات التنمية ومعوقاتها.....**22**

المطلب الأول: التنمية السياسية والإقتصادية 23

المطلب الثاني: التنمية الإجتماعي والثقافي 29

المطلب الثالث: التنمية البشرية والمستدامة 35

المطلب الرابع : معوقات التنمية 40

الخلاصة.....43

الفصل الثاني :تطور السياسات التنموية في الجزائر **45**

المبحث الأول :النموذج الإشتراكي في الجزائر مابعد الاستقلال.....**45**

المطلب الأول :تطور السياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة (1962-1979).....45

المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية وبرامج النمو خلال الفترة (1980-1993).....51

المطلب الثالث :سياسات الإصلاح الإقتصادي المدعوم من المؤسسات
المالية الدولية مابين(1994 - 1998).....58
المبحث الثاني :مرحلة الإنفتاح الإقتصادي 61
المطلب الأول :برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).....61
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).....64
المطلب الثالث :برامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2019).....66
خلاصة 71
الفصل الثالث :تقييم السياسات التنموية في الجزائر مابعد 2019.....73
المبحث الأول : المشاريع التنموية الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة (2019-2024).....73
المطلب الأول :مشاريع التنمية في مناطق الظل 73
المطلب الثاني :واقع الإستثمار في الجزائر 78
المطلب الثالث : المؤسسات الناشئة في الجزائر 83
المبحث الثاني : المشاركة السياسية وأثرها على التنمية في الجزائر مابعد 2019.....88
المطلب الأول :دور الأحزاب السياسية في الجزائر بعد 2019.....88
المطلب الثاني :واقع المجتمع المدني في الجزائر بعد 2019.....93
المطلب الثالث :مكانة الشباب في دستور 2020.....98
خلاصة 107
خاتمة.....109
المراجع.....111

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إزالة الضبابية والغموض حول موضوع سياسات التنموية في الجزائر مابعد 2019،إذ تعد سياسات التنمية الركيزة الأساسية لتحقيق التقدم والإزدهار في أي دولة،ولاتخرج الجزائر عن هذا الإطار ،حيث سعت الحكومات المتعاقبة إلى تبني خطط وبرامج تنموية تهدف إلى تحقيق الإنتعاش الإقتصادي والرفاه الإجتماعي ،عرفت الجزائر مابعد 2019 تحديات وتحولات عالمية ومحلية من تداعيات الحراك الشعبي و جائحة كوفيد19 إلى تقلبات أسعار المحروقات ،كل هاته المتغيرات كانت عقبات أمام البرامج التنموية، إلا أن أغلب المشاريع جسدت بنسب معينة وحققت النجاح في المجال الإجتماعي بتطوير مناطق الظل وحتى الإقتصادي بتنمية قطاع الفلاحة ومساهمته في تعزيز مداخيل الخزينة كل هاته النتائج المحققة ساهمت في تحسين ظروف عيش المواطنين ودفع الإقتصاد الجزائري نحو الإقتصاديات الناشئة .

الكلمات المفتاحية: التنمية ، الإنعاش الإقتصادي، الحراك الشعبي ،مناطق الظل .

Abstract:

This study aims to remove the ambiguity and uncertainty surrounding development policies in Algeria post-2019. Development policies are the fundamental pillar for achieving progress and prosperity in any country, and Algeria is no exception to this framework. Successive governments have sought to adopt development plans and programs aimed at achieving economic recovery and social well-being. Post-2019, Algeria has experienced global and local challenges and transformations, from the repercussions of the popular movement and the COVID-19 pandemic to fluctuating fuel prices. All of these variables have posed obstacles to development programs. However, most projects have materialized to a certain extent and achieved success in the social sphere, developing shadow areas, and even in the economic sphere, developing the agricultural sector and its contribution to boosting treasury revenues. All of these achieved results have contributed to improving citizens' living conditions and propelling the Algerian economy toward emerging economies.

Keywords: **D**evelopment ; **E**conomic recovery ; **P**opular movement ; **S**hadow areas.